جامعة قاصدي مرباح

ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص :اقتصاد كمي

الموضوع:

أثر الانفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار في الجزائر في الفترة ما بين (2022/1990)

من اعداد الطالبتين:

خليل الخنساء

عماري حكيمة

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/17

امام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ هتهات السعيد	مشرفا
الأستاذ شماخي بوبكر	مناقشا
الأستاذة محسن زوبيدة	رئيسا

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله ا لذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله

الذي زيننا بالعلم وأكرمنا به

يسعدني ان أتقدم بإهداء عملي المتواضع

الى

أغلى ما املك الى الغاليين امي وابي ادامكم الله

تاج فوق راسي وادام عليكما الصحة والعافية

الى

من هم سندي وعزوتي أخوتي واخواتي

الى

كل أصدقائي واحبتي وكل من كان داعم لي

في مشواري

الى

كل من سهروا على تعليمي

ولكل روح شاركتني بدعائها

شكر وتقدير

بعد أن من الله علي بإنجاز هذا العمل فإني أتوجه إليه سبحانه و تعالى أولا وآخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرني به فوفقني الى ما أنا عليه راجية منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله تعالى:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذ المشرف هتهات السعيد على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معي وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة فله مني فائق التقدير والاحترام

كما أتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا، وبالأخص الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما لا أنسى أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للضوء ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وأن يتقبله في في ميزان الحسنات إنه سميع مجيب الدعوات

الملخص

أثر الإنفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار في الجزائر في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2022 هو موضوع يستحق الاهتمام في سياق الاقتصاد الوطني. يتعلق هذا الموضوع بالتأثير الذي يمارسه الإنفاق الحكومي على التضخم أو معدل الارتفاع العام للأسعار.

عندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام، فإنها تضخ مبالغ إضافية من النقد في الاقتصاد. يؤدي زيادة كمية النقد المتوفرة في الاقتصاد إلى زيادة الطلب العام على السلع والخدمات، مما يتسبب في زيادة الضغط على الأسعار. وبالتالي، يمكن أن يؤدي الإنفاق العام الزائد إلى زيادة معدلات التضخم.

شهدت الجزائر في الفترة بين عام 1990 وعام 2022 تطورات اقتصادية هامة، وقد أثرت السياسات الحكومية وتحركات السوق على معدلات التضخم. في بعض الفترات، قد تم توجيه الإنفاق العام لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي، وفي أوقات أخرى، قد تم تقليصه بسبب ظروف مالية أو اقتصادية.

يتأثر أثر الإنفاق العام على التضخم بالعديد من العوامل الأخرى، مثل قوة الاقتصاد الوطني، معدلات الإنتاج والتوظيف، وسياسات البنوك المركزية في محاربة التضخم وتنظيم كميات النقد المتداولة.

لتقييم الأثر الكامل للإنفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار في الجزائر، يتطلب الأمر دراسات اقتصادية دقيقة تحليلية تحتسب جميع العوامل المؤثرة .

الكلمات المفتاحية للبحث: إنفاق العام، مستوى العام للأسعار، ARDL.

Summary

The impact of public spending on the growth of the general level of prices in Algeria between 1990 and 2022 is a topic that deserves attention in the context of the national economy. This topic relates to the effect that government spending has on inflation or the general rate of price rise.

When the government increases public spending, it injects additional amounts of cash into the economy. An increase in the amount of money available in the economy increases the general demand for goods and services, causing increased pressure on prices. Thus, excess public spending can lead to an increase in inflation rates.

Algeria witnessed significant economic developments between 1990 and 2022, and government policies and market movements affected inflation rates. In some periods, public spending has been directed to support the national economy and promote economic growth, and in other times, it has been curtailed due to financial or economic conditions.

The impact of public spending on inflation is affected by many other factors, such as the strength of the national economy, production and employment rates, and central bank policies in fighting inflation and regulating the amounts of money in circulation.

To assess the full impact of public spending on the growth of the general level of prices in Algeria, careful analytical economic studies are required that account for all influencing factors.

.Search keywords: year spending, year price level, ARDL

محتويات

محتويات	الصفحة
الاهداء	**VII**
الشكر	**VII**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الاشكال البيانية	**VII**
مقدمة	**ب**
الفصل الأول:الادبيات النظرية في الانفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار	**1**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية	**2**
المبحث الثاني : دراسات سابقة	**29**
الفصل الثاني :دراسة قياسية لأثر الانفاق على المستوى العام للأسعار	**34**
المبحث الأول: أدوات والطريقة المستخدمة	**35**
المبحث الثاني : تقديم النموذج القياسي	**55**
خاتمة عامة	**76**
المراجع	**78**
الملاحق	**80**
الفهرس	**92**

قائمة الجداول

جدول تطور الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)	
جدول تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	
جدول مؤشرات الإحصائية الوصفية لكل من نمو الانفاق و نمو المستوى العام للأسعار	
الجدول مصفوفة الارتباط الخطي بين TDP و INF	
الجدول نتائج استقرارية للصيغة بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	
الجدول اختبار الاستقرارية لDF المطور في الصيغة في المعادلة بوجود معامل اتجاه عام والقاطع	
جدول اختبار DF المطور بوجود قاطع	
جدول اختبار DF المطور بعدم وجود قاطع بدون وجود اتجاه عام	
جدول اختبار الاستقرارية ل DF المطور للسلسة الزمنية TDP في المستوى الأصلي بوجود اتجاه عام وقاطع	
جدول اختبار الاستقرارية ل DF المطور للسلسة الزمنية TDP في المستوى الأصلي بوجود قاطع وعدم وجود قاطع وبدون وجود اتجاه عام	
الجدول يبين افضل الصيغ الممكن لل ARDL	
جدول نتائج تقدير جدول ARDL (1,3) لنمو مستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق العام	
الجدول نتائج اختبار الحدود لاختبار وجود التكامل المشترك ما بين نمو المستوى العام للأسعار ونمو الانفاق العام	
والجدول يبين العلاقة في الاجل الطويل ما بين نمو المستوى العام للأسعار و نمو الانفاق العام	
جدول تقدير العلاقة الديناميكية في الاجل القصير لنمو المستوى العام للأسعار بدلالة معدل الانفاق	

قائمة الاشكال

تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1990-2022)	
تطور النفقات حسب طبيعتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	
تطور معدل تضخم أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2022)	
تطور كل من معدل نمو المستوى العام للأسعار و معدل نمو الانفاق العام	
التمثيل النقطي ما بين قيم السلسة الزمنية للمتغيرين TDP و INF	
رسم يوضح افضل الصيغ حسب معيار اكاييك	

مقدمة

لقد عانت الجزائر من اختلال في الاقتصاد الكلي الناتج عن مخلفات الفترة الاستعمارية، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة الى مواكبة التطور الحضاري الذي شهده العالم، حيث تعرض النشاط الاقتصادي الى بعض التقلبات بين حالات الانتعاش من جهة وحالات الانكماش من جهة أخرى، والتي تؤدي بدورها الى ازمة من التضخم.

وتعد السياسات النقدية والمالية احدى اهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها لمعالجة ظاهرة التضخم.حيث يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه مختلفة، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهو من اكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب ، حيث يوجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها واثارها، وكذا طرق معالجتها، ولعل اهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومة في الوقت الراهن للتقليل من هذه الظاهرة او معالجتها هي سياسة الانفاق العام. التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والجزائر بهذا الصدد تعتمد على الانفاق العام باتجاهيه الانكماشي والتوسعي من اجل تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

ومن هنا نطرح إشكالية التالية:

ما هو أثر الانفاق العام على نمو مستوى العام للأسعار في الجزائر في الاجلين القصير والطويل باعتماد على بيانات الفترة 2022/1990؟

<u>الإشكاليات الفرعية:</u>

- كيف تقييم سياسات الانفاق في الجزائر في الفترة 1990-2022؟

- ما هو تطور المستوى العام للأسعار الاستهلاك في الجزائر في فترة الدراسة؟

- هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين الانفاق العام ونمو مستوى الأسعار في الجزائر؟

-ما مدى صلاحية نماذج ARDL في تقدير علاقة الأسعار بالإنفاق في الجزائر .

<u>فرضيات:</u>

-اعتمدت الجزائر على سياسة توسعية في الانفاق في فترة الدراسة.

-عرفت الجزائر تطور هام وتضخم في مؤشر أسعار الاستهلاك نتيجة زيادة في الانفاق وتوسع النقدي.

-هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق ونمو الأسعار في الجزائر على المدى البعيد.

-من خلال عدم استقراريه السلاسل الزمنية في المستوى الأصلي يمكن استخدام نماذج ARDL في تقدير علاقة الانفاق ونمو المستوى العام للأسعار على الاجلين الطويل والقصير.

اهداف:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة التي تربط كل من الانفاق العام، النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، باستنتاج مادى تأثير كل متغيرة على الأخرى، وهناك أهداف أخرى تتمثل في:

-أهمية دراسة الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.

-محاولة إبراز تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتداء من 1990الى غاية 2022.

-تحليل قياسي للعلاقة بين النفقات العامة ونمو مستوى الأسعار باستعمال اختبارات الاستقرارية والسببية والتكامل المشترك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أنها تقيس الأثر الذي تتركه سياسة الانفاق العام على نمو مستوى العام للأسعار في الجزائر، وذلك بإعطاء نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر للفترة 1990-2022 باعتبار الموضوع من العمليات الحساسة والحيوية في عملية التنمية بجميع أنواعها، بالإضافة الى استعماله تقنيات الاقتصاد القياسي الجديد بغرض التقييم الكمي والدقيق لموضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

لأنه يتعرض لاحد اهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد بالإضافة الى كونه من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين الاقتصاديين وصناع السياسة.

منهجية البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة، إضافة الى المنهج التجريبي عن طريق استعمال أدوات القياس الاقتصادي المناسبة في هذه الدراسة من أجل تحديد أثر الإنفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1990-2022) وذلك باستخدام نموذجARDL

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اقتضت الضرورة الى تقسيم هذا الموضوع الى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول :يتناول** هذا الفصل من هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للنفقات العامة ونمو المستوى العام للأسعار حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم أساسية حول الانفاق العام والمستوى العام للأسعار اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسات السابقة للموضوع.
- **الفصل الثاني** :يشمل على الدراسة القياسية لأثر الانفاق العام لنمو المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (1990-2022) وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه دراسة الانفاق العام والمستوى العام للأسعار في الجزائر، اما المبحث الثاني تناولنا فيه تقديم النموذج القياسي.

الفصل الأول

الادبيات النظرية في الانفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار

أدى تحول الدولة من حارسة إلى متدخلة في النشاط الاقتصادي إلى تطور وتوسع مهامها، وزيادة نفقا العامة، إذ يعتبر الإنفاق العام إحدى أهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، كما له أثر بارز على مجمل الانشطة الاقتصادية خاصة جوانب الاستقرار النقدي والسعري، فقد يؤدي إلى ظهور التضخم في الاقتصاد.

وهدفنا في هذا الفصل هو إظهار مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والتضخم، حيث تطرقنا في المبحث الاول إلى ماهية الانفاق العام وأهدافه وتقسيماته وأهم اثاره وكذلك إلى التطور الانفاق العام وتزايده، وايضا تناولنا فيه مفهوم التضخم وانواعه واهم اثاره وأخيرا تطرقنا الى اهم النظريات المفسرة لهما، اما في المبحث الثاني فسنتناول فيه جزء من دراسات سابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الانفاق العام والمستوى العام للاسعار

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية.

وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، كما يعد التضخم من بين المؤشرات السلبية على لاقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال الانفاق العام التقليل منها وفيما يلي سنلقي الضوء على ماهية الانفاق العام كذلك سنتطرق الى ماهية التضخم.

المطلب الأول: مدخل نظري للإنفاق العام

سنتناول في هذا المطلب مدخل نظري للأنفاق العام.

الفرع الأول : مفهوم الانفاق العام [1]

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد به تحقيق منفعة عامة.

1- التعريف القانوني

النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد وتجاز في الموازنة، وهذا التعريف يبين لنا جانبا واحد من جوانب النفقة العمومية وهو جانب ظهورها في الموازنة العمومية.

2- التعريف الاقتصادي:

[1] لبنى قابوش، أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة ام بواقي، ص93

تمثل النفقات العامة مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة.

الفرع الثاني : اهداف الانفاق العام[2]

يسعى الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- النمو الاقتصادي :يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف التي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق .
  يعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية: المضاعف = 1/1- الميل الحدي للاستهلاك
  ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما كان الجهاز مرن كلما كان قادر على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.
- سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار :تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، فقيام الدولة
- بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها.
- سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل :تسعى العديد من الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص محاولة منهم تحقيق مبدأ العدالة في الأجور بين أفراد المجتمع، لهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى مداخيل الإفراد المنخفضة، وبصفة غير مباشرة عن طريق حصولهم على مختلف الخدمات الاجتماعية بشكل مجاني.

الفرع الثالث : تقسيمات النفقات العامة[3]

مع زيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها زادت أهمية النفقات العامة وكيفية استخدامها كمحرك اقتصادي عام، وقد اخذت الدراسات الاكاديمية على عاتقها تحليل هذه النفقات من خلال تقسيم عمليات النفقات العامة التي توضح اتجاه نشاط الدولة، بالإضافة الى تشعب تدخل الدولة مع

[2] أحلام بكري، سلمى احمد، أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص10

[3] حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 02 ,العدد 26, ص33

الزيادة المطردة للنفقات العامة وتعدد اوجهها وأهدافها. ان أهمية تقسيم النفقات العامة ترجع الى انها تخدم أغراض كثيرة ، ويتم تصنيف التقسيمات الى فئتين الأولى علمية والثانية عملية ، حيث تضم الفئة الأولى معايير كثيرة منها : معيار تكرار النفقة (عادية وغير عادية)، المعيار العضوي (النفقات المركزي والنفقات المحلية) ، اما تقسيمات الفئة الثانية فتضم معايير أخرى منها : التقسيم الإداري (حسب الوزارات ، حسب طبيعة الاعتمادات) ، التقسيم الوظيفي (النفقات الإدارية ، النفقات الاجتماعية ، النفقات الاقتصادية) ، التقسيم الاقتصادي (نفقات التسيير ، نفقات التجهيز ، نفقات خدمة الدين العام ، الإعانات) ، وسنحاول شرح نفقات التسيير ونفقات التجهيز باعتبار ان هذا التقسيم يعتبر من اهم تقسيمات النفقة العامة والتي تفسر كثيرا اثر النفقة العامة على الاقتصاد الوطني :

1- **نفقات التسيير:** ويقصد بها النفقات الضرورية التي تضمن سير الجهاز الإداري للدولة بصورة مستمرة مع العلم ان هذا النوع يعمل على إبقاء نشاط الهياكل بحيث تظهر هذه النفقات في ميزانية الدولة حسب كل دائرة وزاوية.
2- **نفقات التجهيز:** او النفقات الرأسمالية: هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في انشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الاصلية، واهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافا لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء.
3- **الإعانات:** تتمثل في اعانات بعض الصناعات الوطنية الناشئة لصمودها امام منافسة السلع الأجنبية، كما تعطي للأفراد والهيئات التي تقوم بأعمال ذات منفعة عامة.
4- **نفقات خدمة الدين العام:** وهي بالأساس نفقات سداد القروض العامة الداخلية او الخارجية، سواء تعلق الامر بأصل الدين او بالفوائد المترتبة عن الديون.

الفرع الرابع : ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه وطرق تمويله [4]

1- ظاهرة تزايد الانفاق العام

[4] أحلام بكري، سلمى احمد، أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص11

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرقت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني "فانجر"، بعد أن قام بد راسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، ترتب عليها الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للجماعة.

وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه مؤداه" أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني."

ولابد أن نوضح أن الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بصورة حتمية، كما انها لا تؤدي حتما الى زيادة التكاليف العامة على الافراد فقد ترجع هذه الزيادة الى أسباب ظاهرية بمعنى زيادة في رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة او زيادة في عبئ التكاليف العامة وهنا تعتبر زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية

أما الزيادة الحقيقية للنفقات العامة فهي تعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة، ويدل ذلك غالبا على ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها سواء كانت أسباب ظاهرية او أسباب حقيقية، وسنتطرق فيما يلي إلى شرح هذه الأسباب على النحو التالي:

2- أسبابه[5]

2-1- الأسباب الظاهرية

- انخفاض القوة الشرائية للنقود :**يقصد** بانخفاض القوة الشرائية للنقود هو انخفاض قيمة النقود وانخفاض وحدة النقد على السلع والخدمات، وهذا يرجع بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يترتب عليه زيادة في النفقات لا يقابلها زيادة في السلع والخدمات.
- زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الإقليم :قد يكون سبب ازدياد عدد السكان أو ازدياد مساحة الإقليم ومن ثم زيادة الخدمات التي تؤدي للمواطنين كزيادة عدد المدارس والمستشفيات وغيرها.

[5] أحلام بكري، سلمى احمد، مرجع سبق ذكره، ص. ص12 -14

- تغير الفن المالي :قد يكون من أسباب زيادة النفقات العامة التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها كان يدرج بها صافي الإيرادات والنفقات ثم صار يدرج بها كافة المصروفات أو تختلف المدة كأن تزيد أو تقل.

2-2- الأسباب الحقيقية[6]

بعد أن استعرضنا أهم الأسباب الظاهرية للإنفاق العام نتناول أهم الأسباب الحقيقية التي تؤثر على زيادة الإنفاق العام وهي:

1-2-2 الأسباب الاقتصادي

من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤثر في زيادة النفقة العامة ما يلي:

- زيادة الدخل القومي :لا شك أن نمو الدخل القومي للدولة يساعدها على فرض الضرائب على مواطنيها دون تضرر منهم، ونمو الدولة الاقتصادي يفرض عليها من النفقات ما تستطيع أن تواجه بها التزاماتها بصرف النظر على نظامها الاقتصادي .
- التوسع في إنشاء المشروعات العامة :أدت رغبة الدولة في الحصول على موارد إضافية لتمويل الخزانة العامة، أو رغبتها في محاربة الاحتكارات الرأسمالية، أو بناء المشروعات الضخمة العملاقة التي لا تستطيع ان يقوم بها النشاط الخاص الى زيادة نفقاتها العامة.
- منح إعانات للمشروعات الوطنية :وذلك حتى تستطيع تلك المشروعات منافسة المنتجات الأجنبية او منحها للصمود أمام منافسة تلك المنتجات في الأسواق الوطنية او تغطية العجز الذي يعترض طريقة سير هذه المشروعات.
- معالجة آثار الدورات الاقتصادية :في أوقات الرخاء تزداد إيرادات الدولة فيمكنها بالتالي أن تزيد من نفقاتها أما في أوقات الكساد فتقل إيرادات الدولة ولكن من الصعب على الدولة أن تقل من نفقاتها بدرجة كبيرة بل تمد الدولة يد العون للعاطلين وغيرهم للتخفيف من آثار الركود الاقتصادي.

2-2-2- الأسباب الاجتماعية

ترتب على تغير الفلسفة العامة للدولة ونموها الاقتصادي واتجاهها نحو التنمية الاقتصادية وإنشاءها للمشروعات العملاقة واتجاهها نحو التصنيع. حيث تترتب عليه من الناحية الاجتماعية هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن، وإنشاء مجتمعات صناعية كبيرة يلزم لها توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة

[6] أحلام بكري، سلمى احمد، مرجع سبق ذكره، ص13

والثقافة، ومنح الإعانات للمسنين والعجزة والفقراء والأرامل وغيرها من النفقات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة.

2-2-3- الأسباب المالية

من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة سهولة اقتراض الدولة من الأفراد أو من دولة مماثلة، وذلك للقيام بالإنفاق العام، مما يترتب على هذه القروض من الفوائد والأقساط من زيادة النفقات العامة، كذلك مما يساعد على زيادة الإنفاق العام وجود فائض في الإيرادات أو مال لاحتياطي فيغرى الحكومة على التوسع في الإنفاق، كما يترتب أيضاً على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كقاعدة وحدة الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام.

2-2-4- الأسباب الإدارية

أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تشعبت وظائفها، وازداد بالتالي عدد الموظفين القائمين بذلك مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة التي تلتزم لمرتباتهم ومع قلة خبرة الموظفين وازديادهم وسوء التنظيم الإداري وحرص بعض الأحزاب على اجتذاب أنصار لهم كثرت الوظائف التي لا حاجة للدولة بها وكثرت بالتالي أعباؤها وزادت النفقات العامة.

2-2-5- الأسباب السياسية

أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية أن لجأت الحكومات إلى الإسراف في النفقات حتى تستطيع كسب الرأي العام كما تقرر مسئوليتها عن أعمال موظفيها غير المشروعة إلى تحمل التعويضات التي يحكم بها القضاء وأدت درجة أخلاق موظفيها إلى إهدار كثير من الأموال نتيجة الرشوة والاختلاس وعدم حرصهم على أموال الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام كما أدى زيادة علاقات الدولة الخارجية إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي والتجاري والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية ومساعدة الدولة الأجنبية الصديقة وحركات التحرير إلى زيادة نفقاتها .

3- طرق تمويل النفقات العامة[7]:

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة حتمت على الدولة عدم التقيد بجمع الإيرادات العامة في حدود مجموع نفقاتها، ففي هذا الإطار ظهرت إلى جانب الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب إيرادات أخرى غير عادية تلجأ اليها في حالات خاصة، تتمثل في القروض العامة والاصدار النقدي الجديد، بحيث أن لكل هذه

[7] المرجع السابق، ص.ص 47- 74

الايرادات أدواتها وآثارها، وحدود لا يجب للدولة تجاوزها، لأن أي تجاوز لهذه الحدود يحدث آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني.

3- 1 - التمويل عبر الضرائب

لقد أولى الفكر المالي أهمية بالغة للضرائب في إطار دراسة المالية العامة، هذا الاهتمام لا يعود فقط لكون الضرائب أداة هامة لتغطية النفقات العامة، وانما أيضا للدور الذي تلعبه للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد.

3-2- التمويل عبر القروض العامة

في بعض الحالات تستنفد الدولة كل إيراداتها العادية في مواجهة بعض أوجه الانفاق العام التي تحتاج إلى أموال كبيرة، فتلجأ إلى جهة دائنة لاقتراض المبالغ التي تحتاجها، فالقرض العام يتصف بكونه موردا مالي غير عادي للدولة، يختلف عن الموارد العادية التي تمارس فيها الدولة سلطتها السيادية، فالقرض العام ليس فقط أداة لتمويل النفقات العامة، بل يعتبر كذلك أداة لتعبئة الادخارات الوطنية قصد تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية للسياسة المالية.

3-3- التمويل عبر الإصدار النقدي الجديد

عندما تعجز مجموع الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب بأنواعها، فإن الخزينة العامة تلجأ إلى الإيرادات غير العادية لتمويل نفقاتها، فبالإضافة إلى القروض العامة هناك وسيلة أخرى لا تقل أهمية عن المصادر السالف ذكرها، او المتمثلة في الإصدار النقدي الجديد.

الفرع الخامس : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة[8]

تقوم الدولة في العصر الحديث بنوعين من الوظائف في المجتمع، الوظيفة الأولى تؤديها في صورة خدمات عامة للمواطنين، والثانية تؤديها كمنظم تأخذ على عاتقها بعض أوجه النشاط التي كانت حكرا فقط على القطاع الخاص، وبالتالي فالاقتصاد العام يمكن أن ننظر اليه بنظرتين :قطاع عام بالمعنى الضيق، والثانية قطاع عام بالمعنى الواسع، ولكل نوع من أنواع النفقات العام اثار الاقتصادية، مباشرة وغير مباشرة يتعين اعتبارها في إطار السياسة الإنفاقية المتخذة.

[8] حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراء علوم غير منشورة، جامعة بسكرة، ص.ص 26-34

أولا : الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة[9]

إن الفكر المالي الحديث يؤكد على الأهمية البالغة للآثار الاقتصادية المباشرة التي تحدثها النفقات العامة، فعندما تقوم الدولة بأي نفقة عليها دراسة الاثار الاقتصادية في إطار السياسة الإنفاقية العامة المرسومة من قبل الدولة، فالنفقة العامة تعتبر أداة أو وسيلة لتحقيق هدف أو اهداف معينة بما يخدم المصلحة العامة.

1 -أثر النفقات العامة على الإنتاج :إن مستوى الإنتاج لأي دولة يعتمد على رغبة وقدرة الافراد على العمل، الادخار والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق1 ، حيث يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على هذه العوامل إما سلبا أو إيجابا حسب طبيعة وأوجه هذا الانفاق، وعموما يمكن ابراز هذه الأوجه كما يلي:

1-1- النفقات الاجتماعية :قد تأخذ هذه النفقات شكل تحويلات نقدية كإعانات البطالة ومختلف اشكال التضامن الاجتماعي، وبما أن الفئات الاجتماعية المستفيدة من هذه التحويلات ذات ميل استهلاكي مرتفع فإن هذه الإعانات ترفع من الطلب الكلي، وبالتالي يرتفع الإنتاج الوطني في أغلب الحالات.

أما إذا أخذت هذه النفقات شكل تحويلات عينية فإنها تؤثر على الإنتاج الوطني من خلال زيادة إنتاجية العمل، فقيام الدولة بشراء السلع والخدمات وتوجيهها للفئات المحرومة أو محدودة الدخل بنفسها فإنها تمارس دورا تحكيميا في السوق يمكن لها معه أن تقوم بتوجيه هذا السوق للوجهة التي تراها محققة للنفع العام، بالإضافة إلى رفعها من المستوى الاجتماعي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة كبير ة2.

1-2- النفقات العسكرية :اختلف علماء المالية العامة حول أثر النفقات العسكرية على الإنتاج، فالتقليديون يرون أن هذه النفقات تعد نفقات استهلاكية غير إنتاجية، فهي تؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج إلى النشاطات الإنتاجية العسكرية، وبالتالي ترتفع أسعار عوامل الإنتاج، وينخفض الاستهلاك الخاص.

أما في العصر الحديث فإن جزءا معتبرا من الانفاق العام موجه للأنشطة العسكرية، ففي الدول المتقدمة اقتصاديا فإن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني من خلال زيادة نشاطات البحث العلمي والاختراعات، بالإضافة إلى الأثر الذي تؤديه الصناعات والجسور والمطارات العسكرية في فترة ما بعد الحرب، أما في الدول النامية فإن الانفاق العسكري له اثار سلبية على الإنتاج الوطني، فبدلا من توجيه هذه النفقات للتوسع في الإنتاج المحلي فإنها تخصصه لشراء أسلحة ومعدات حربية من الخارج.

[9]حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص27

1-3- النفقات الإنتاجية [10]:تشمل هذه النفقات عادة الاستثمار الحكومي في الأصول الحقيقية طويلة المدى كإنشاء المباني، إقامة الطرق وغيرها، أو الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الحكومة لصالح مشروعات القطاع العام أو الخاص لتحقيق أغراض عامة معينة، وبالتالي فإن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومنه زيادة حجم الإنتاج الوطني.

2 - أثر النفقات العامة على الاستهلاك :يظهر أثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك من خلال ما يحدثه هذا الانفاق من زيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، ويمكن النظر إلى ذلك من خلال ثلاث زوايا:

2-1-نفقات الاستهلاك الحكومي (العام) : تقوم الدولة بنفقات في صورة شراء سلع، أو صيانة المباني الحكومية، أو شراء الآلات والمعدات الضرورية للقيام بالوظيفة العمومية، وبالتالي فإن الدولة تكون مستهلكة عند قيامها بهذا الانفاق، وزيادة هذا النوع من الانفاق يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني.

2-2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :تمنح الدولة لمجموع موظفيها الحاليين والسابقين مرتبات وأجور ومعاشات، يتجه جزء كبير من هذه الدخول الى شراء مجموع السلع والخدمات الضرورية لتحقيق الاشباع الخاص، وذلك حسب الميل الحدي لاستهلاكهم.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل المجهود الذي يؤديه هؤلاء الافراد للدولة، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الافراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

2-3- الإعانات :تأخذ هذ الإعانات صورتين:

- الإعانات التي تقدم مباشرة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة أو ضعيفة الدخل، وباعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات جد مرتفع، فإن هذه الإعانات ترفع من حجم استهلاكهم بصفة مباشرة.
- الإعانات الاقتصادية الموجهة لبعض مشروعات القطاع العام والخاص، فهذه الإعانات تعمل على خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المشروعات في الأسواق، وبالتالي يزداد الطلب الكلي، ومنه يزداد الاستهلاك الكلي.

البلدان النامية التي يتصف جهازها الإنتاجي بعدم المرونة الكافية لمواجهة الزيادة في الاستهلاك الكلي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالشكل الذي لا يجعل هناك إمكانية لادخار جزء من الدخل، فإن سياسة

[10] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص28

النفقات العامة أمام تحد التحكم في الاستهلاك بالشكل الذي يضمن تحقيق الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية، ومن السياسات الشائعة في هذا المجال هو العمل على رفع الاستهلاك الخاص بالمنتجات واسعة الاستهلاك المحلية الصنع، وفي نفس الوقت العمل على تخفيض الاستهلاك الخاص بالمنتجات المستوردة والتي جزء من العملة الصعبة.

3 -أثر النفقات العامة على الادخار :تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شرائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد والمجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية... الخ تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار.

4- أثر النفقات العامة في توزيع الدخل [11]:يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يقسم بها بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والتي تتحصل على نصيبها منه على شكل أجور وأرباح وفوائد وريع كنتيجة لمساهمتهم في عملية الإنتاج.

يوجد نوعان من التوزيع، الأول يسمى بالتوزيع الشخصي والذي يوحي إلى تقسيم الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع، ويلاحظ أن هذا التوزيع لا يأخذ بعين الاعتبار طريقة حصول الافراد على دخلهم، أو مكان تحقيقهم لهذا الدخل، أما النوع الثاني فيسمى بالتوزيع الوظيفي الذي يهتم بتحديد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج (الأرض، راس المال، العمل، التنظيم) من الدخل المتحصل عليه من العملية الإنتاجية بدلا من النظر إلى الافراد كوحدات مستقلة.

لقد أدت الحرية الاقتصادية التي تميز المجتمعات الليبيرالية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق أن اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وأدت إلى تنامي دور جماعات الضغط مثل النقابات العمالية وغيرها إلى اجبار حكوماتها على التدخل بهدف التخفيف من حدة التفاوت بين مستويات الدخل بين الافراد، وبالتالي تحقيق درجة مناسبة من إعادة توزيع الدخل من خلال تبني سياسات إنفاقيه وايجاد نوع

[11] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص29

من التوازن بين سياسات السوق المفتوح وبين توفير الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة

يجب أن يكون هناك تناسق بين سياسة النفقات العامة وسياسة الايرادات العامة المنتهجتين من قبل الحكومة، فإذا كان الهدف من السياسة الأولى تخفيف الضغط على الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، فلا يجب أن تكون السياسة الضريبية مثلا في خدمة الفئات مرتفعة الدخل على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة.

تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني على مختلف الافراد المشاركين فيه على أساس التمييز بين مرحلتين:

ا - تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل [12]:يقصد بالتوزيع الأولي للدخل إعطاء الدخل إلى عوامل الإنتاج وذلك حسب درجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، والتي قد تأخذ شكل أجور، أو أرباح أو فوائد أو ريع.

ويظهر أثر الدولة في ذلك عندما تقوم بتحديد سقف أو حد أدنى للأجور، ومعدلات الأرباح والفائدة، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على هيكل توزيع الدخل الوطني عبر تدخلها في تحديد الأجور الممنوحة لموظفيها، وتحديد حد أدنى لمعدلات الفائدة في البنوك التجارية، وتحديد اثمان ايجار الأراضي والمباني والعقارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار) ، وتحديد الأرباح أو النسبة المسموح بتوزيعها، أما التدخل غير المباشر فيكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار التأثير على عائدات عوامل الإنتاج، ومن ثم في توزيع الدخل.

ب - تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي) :في هذه المرحلة تتدخل الدولة مرة أخرى عبر اجراء تعديلات على دخول عوامل الإنتاج الناجمة عن التوزيع الأولي عندما تلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين دخول الموزعة، وتستخدم الدولة في هذا الشأن عدة أدوات أهمها التوسع في النفقات التحويلية، بصفة مباشرة عن طريق حصول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو بصفة غير مباشرة عبر منحهم إعانات نقدية، وتعتمد الدولة في تمويل هذه النفقات على فرض ضرائب مباشرة، خاصة التصاعدية منها، وهي الضرائب التي تزداد قيمتها مع زيادة دخل المكلف، وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، أما إذا مولت النفقات التحويلية عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة فإن الطبقات المحدودة تتحمل العبء الأكبر، وبالتالي فإن عملية إعادة التوزيع

[12] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص30

ستزيد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

أما إذا كان تمويل هذه النفقات عن طريق الإيرادات غير العادية كالقروض العامة أو الإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة للتداول، فإذا كانت هذه الزيادة في النقود لا يقابلها أي زيادة في الكمية المعروضة في الإنتاج يترتب عن ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار، عادة ما يظل هذا الارتفاع في الأسعار لمدة زمنية معينة قبل أن يشعر به الافراد، وبالتالي يطالبون زيادة في الأجور تعادل الزيادة في مستويات الأسعار.

ثانيا- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة[13]:

لا تقتصر الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاثار المباشرة فقط، بل تشمل أيضا الاثار الاقتصادية غير المباشرة، فالنفقات العامة تحدث آثارا غير مباشرة على الدخل والاستخدام تنتج من خلال دورة الدخل، وهو ما وصفه" كينز "بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، أما أثر المعجل فيطلق عليه بالاستثمار المولد.

يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المرتبط على الإنتاج نتيجة لفعل كل من المضاعف والمعجل، فالنفقات لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، لكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف، كذلك يمكن أن نقول بالنسبة لأثر المعجل انه لا يؤثر على الإنتاج فقط ولكنه يعود فيؤثر بصفة غير مباشرة على الاستهلاك3 ، كذلك كما يوضحه الشكل التالي.

1-آثار النفقات العامة من خلال أثر المضاعف: يعد" ريتشارد ف. كاهن "أول من أدخل فكرة إثر المضاعف في التحليل الاقتصادي من خلال مقاله " The relation of Home Investment and to unemployment" المنشور سنة1931 ، الذي طبقه لقياس العلاقة الكمية بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، ليأتي من بعده" كينز "الذي طور مفهوم المضاعف ليشمل قياس أثر الاستثمار المستقل على الدخل الوطني .فزيادة الانفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار، ولكن بمقادير مضاعفة تحددها مقدار هذا الأثر للإنفاق الاستثماري على الانفاق الاستهلاكي.

لم يقتصر مفهوم المضاعف في الفكر الحديث في التحليل الاقتصادي على أثر الانفاق الاستثماري

[13] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص32

فحسب، بل يشمل كذلك متغيرات أخرى كالإنفاق العام، الادخار والصادرات.

هو معامل عددي نسبي، يقيس الحالة التي يتغير فيها الدخل الوطني نتيجة KG ومضاعف الانفاق العام التغير في الانفاق الحكومي، فزيادة الانفاق الحكومي الذي يظهر في شكل زيادة في الأجور والمرتبات والمعاشات، أو زيادة في الإعانات الاجتماعية يخصص جزء كبير منه لاستهلاك مواد وخدمات مختلفة، أما الباقي فيوجه للادخار، الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على فئات أخرى توزع بدورها بين الاستهلاك والادخار .هكذا تتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل، مع سلسلة متتالية من الانفاق الاستهلاكي المتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك، وهو ما يعرف بالاستهلاك المتناقص، وبالتالي تتشكل زيادة في الدخل الوطني الإجمالي بشكل يفوق الزيادة الأولية في الانفاق الحكومي، ولذلك سمي بمضاعف الانفاق العام.

وواضح مما سبق أن نظرية المضاعف تستند إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فقيمة المضاعف تزداد بزيادة هذا الميل، وتنخفض بانخفاضه، علما أن هذا الميل يختلف من فرد إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى .إضافة إلى ذلك فإن وجود تسرب في دورة الدخل ينقص من قيمة المضاعف، كزيادة معدلات الضريبة أو زيادة حجم الواردات .كما يتأثر المضاعف بإمكانية وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل كلما كان الجهاز الإنتاجي قادرا على الاستجابة للزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي، وأنتج المضاعف أثره، وهي الوضعية التي تعرفها الاقتصادات المتقدمة.

2 -آثار النفقات العامة من خلال أثر المعجل (المسرع[14])

يقصد بأثر المعجل (المسرع) الاثار التي يتركها الانفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الانفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الطلب الكلي، ما يدفع المؤسسات الإنتاجية الاستجابة لهذه الزيادات من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية بزيادتهم للإنفاق على السلع الرأسمالية مثل المصانع، الآلات والتكنولوجيا الحديثة، وبتطبيق وفورات الحجم فإن المؤسسات الإنتاجية تستثمر أموال بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الطلب الاستهلاكي، وبالتالي فإن الانفاق الحكومي يسمح بزيادة في الاستهلاك الذي يدفع بزيادة أكبر في الاستثمار.

[14] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص34

هذا ويتوقف أثر المعجل على ما يتوافر من مخزون من سلع استهلاكية، إضافة إلى مدى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد والذي يسمح للمؤسسات الإنتاجية الحصول على عوامل الإنتاجية الضرورية لزيادة الإنتاج، ضف إلى ذلك ثقة المستثمر في حجم الطلب الاستهلاكي، والمدة الزمنية التي يستغرقها المنتج حتى يستجيب للطلب الجديد.

أما تأثير المعجل على الدخل الوطني فيتوقف على معامل راس المال مقابل الإنتاج، والذي يختلف من قطاع لآخر، لذلك فالمعجل يختلف ايضا من قطاع لآخر، مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق

ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة وطيدة تربط بين عمل المضاعف وعمل المعجل وذلك عند دراسة الاثار التراكمية التي يحدثها الانفاق الحكومي في كل من الاستهلاك، الاستثمار والدخل الوطني، فالتغير في الانفاق الاستثماري يحدث تغيرا في الانفاق الاستهلاكي، كما أن الانفاق الاستثماري يتوقف على حجم الانفاق الاستهلاكي.

المطلب الثاني: مدخل نظري لمستوى العام للأسعار

سنتناول في هذا المطلب مدخل نظري للمستوى العام للأسعار.

الفرع الأول : مفهوم التضخم[15]

تدل كلمة التضخم على الزيادة أو الكبر عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء غير مناسب وغير مرغوب فيه . يرجع أصل كلمة inflationإلى الكلمة اللاتينية inflationالمقصود منها enflure التي تعني المبالغة.

شهدت الاقتصاديات المتقدمة أو النامية على حد سواء في الوقت الحاضر موجة عامة من التضخم على اختلاف الأنظمة الاقتصادية أو الاجتماعية واختلاف الأسباب والمسببات.

يقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر

[15]زقاقي نصيرة، مرفاد حليمة، أثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة أثر الانفاق العام على سوق الشغل والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، جامعة تلمسان، ص87

،ويتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر ضخما بل أن التضخم يعني، الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار والذي يمكن احتسابه على أساس الأسعار القياسية لأسعار المستهلك، ولكي تعتبر أي حالة ارتفاع في الأسعار حالة تضخم فإن من الضروري توفر الشروط التالية:

- أن تكون هناك زيادة نسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.
- أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات وخاصة الضرورية والأساسية منها.
-أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا.

الفرع الثاني : أنواع التضخم [16]

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها, كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء ا على معايير مختلفة هي:

-تحكم الدولة في جهاز الائتمان.

-تعدد القطاعات الاقتصادية.

-مدى حدة الضغط التضخمي.

-الظواهر الجغرافية و الطبيعية.

1- التضخم المكبوت أو المقيد:

يسمى أيضا بالتضخم المستتر الذي يحدث إذا ما تدخلت الدولة ووضعت بقوة القانون التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي تمنع ارتفاع الأسعار، أي أنها لا تسمح للعوامل الاقتصادية العمل بحرية آلية السوق في تحديد مستوى الأسعار عند تلاقي الطلب مع العرض نتيجة للقيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها .

وفي بعض الأحيان تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المعبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ لها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق وتعمد إلى التقنيين بتطبيق نظام الحصص للأفراد كما حصل في بريطانيا بين سنتي1938 و1950.

[16] وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير علوم غير منشورة، جامعة تلمسان، ص54 ,بتصرف

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة أن تستمر بل لابد في نهاية المطاف أن ترتفع الأسعار وتعجز عند القيود المفروضة في كبح فائض الطلب وللتغلب على هذه الوضعية لابد من رفع حجم الإنتاج في كافة المجالات أولا ثم التحكم في فائض الطلب حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن الطلب والعرض.

2- **التضخم الجامح (المفرط):**[17]

يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.
غالبا ما يؤدي هذا النوع من التضخم النقدي إلى تدمير الاقتصاد وإلغاء العملة.

3-التضخم الزاحف أو التدريجي :

يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض الإنتاج ثابت الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

ويكون هذا النوع من التضخم ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية ومع مرور الزمن تتراكم معدلات التضخم خلال سنوات يبدأ المستهلكون يشعرون بثقله، وفي هذه الحالة يحاول أصحاب الدخل المحدود مقاومة التضخم الزاحف بأساليب مختلفة من أهمها الأسلوب النقابي، بحيث يطالبون برفع الأجور لتعويض الارتفاع في تكاليف المعيشة. وبذلك ترتفع تكاليف الإنتاج ثم ترتفع الأسعار مرة ثانية.

4- التضخم الكلي أو الخفي:

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أنه ينشا نتيجة التضخم في الدخول الذي لا يصاحبه تضخيم في الإنفاق، ويعود السبب في ظهور مثل هذا النوع من التضخم إلى تدخل الدولة في فرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع، حيث تجدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها، مما يجعل النقود تتخلى عن وظيفتها التقليدية كوسيلة للتبادل، هذا النوع هو صورة من صور التضخم المكبوت .

5- التضخم المكشوف أو الظاهر:

[17]وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص54

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها ووقفها حتى تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

الفرع الثالث : الآثار المترتبة على التضخم[18]

تعتبر ظاهرة التضخم النقدية عن انعدام التوازن الكلي بين الظواهر الاقتصادية، حيث تنشأ نتيجة ارتفاع تدفقات الطلب بسبب زيادة وسائل الدفع بالنسبة لإمكانيات العرض التي تنعكس في الارتفاع العام للأسعار مما يترتب عليه نتائج وأثار متمايزة تنعكس على مختلف الأعوان الاقتصادية وعلى البناء الاجتماعي.

1-الآثار الاقتصادية للتضخم:

يمكن إبراز أهم جوانب التأثيرات الاقتصادية للتضخم من خلال ما يلي:

1-1/ أثار التضخم على جهاز الأسعار :

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار إثر التضخم، وليس هو التضخم بذاته، إذ أن التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي والعرض والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الأسعار. وينعكس ارتفاع الأسعار سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تتقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجيا، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلص قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة.

1-2/ أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لان الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع

[18] المرجع السابق، ص106

بطبيعة مضاربة، سوق يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن أن تتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوق تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة .

1-3/ اثر التضخم على ميزان المدفوعات[19]:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات بانخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي باعتبار أن المنتجات الأجنبية تكسب ميزة معينة بكونها أرخص نسبيا من الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، مما يعني استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي من الذهب والنقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز .

1-4/ أثر التضخم في تدني كفاءة الاقتصاد القومي:

يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على هيكل الاستثمار ضمن المعروف أن الاستثمار يساوي التكوين الرأسمالي الثابت مضاف إليه المخزون السلعي والتكوين الرأسمالي الثابت يشتمل على إقامة المباني وتركيب الآلات والمعدات وإقامة الطرق والكباري وغيرها، وفي هذا الصدد يؤدي التضخم إلى زيادة النسبة التي يحتلها المخزون السلعي من الاستثمار وانخفاض النسبة التي يحتلها التكوين الرأسمالي الثابت. فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأراضي والآلات والمعدات الأمر الذي يزيد من التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة بالمشروعات، ومن ثم يقلل من الإقبال على الاستثمار في رأسمال الثابت .

بحيث يقتضي التضخم أن يلجأ الأفراد إلى استخدام مدخراتهم في غير مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق الابتعاد عن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة واستثمارها في قطاعات المضاربة المالية او

[19] المرجع السابق، ص 107

العقارية وشراء السلع الرأسمالية الأخرى، مما يضعف مجالات الاستثمار وأحجامه، بسبب ما يحدثه التضخم من تأثير سلبي على كل من التكاليف والإيرادات.

1-5/ أثر التضخم على تدني كفاءة العملة[20]:

من المعروف لدينا أن للنقود عدة وظائف متمثلة في كونها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزون للقيم، بالإضافة إلى أنها وسيلة للمدفوعات الآجلة. ومن المتفق عليه أيضا أن للتضخم أثر كبير على أداء النقود وظائفها بكفاءة، بحيث كلما ارتفعت نسبة التضخم كلما انخفضت أهلية النقود للقيام بوظائفها، الأمر الذي يؤدي فقدان العملة لقوتها الشرائية العامة، وقد ينتهي الأمر بإبطال العملة وإصدار عملة جديدة مكانها، وهذا ما حصل كيرا على مر الزمن .

2 -الآثار الاجتماعية للتضخم:

يؤدي تغير قيمة النقود إلى إعادة توزيع الدخول والثروة بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، لذا يمكننا عرض الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

2-1/اثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني:

إن من أهم أثار التضخم أنه يؤدي إلى توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة وسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع، بحيث أن ارتفاع مستويات الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة اقل من نسبة ارتفاع مستويات الأسعار، مثل الأفراد المتقاعدين أو ذوي الدخل المحدود .

ومن جهة أخرى هناك فئة أخرى من الدخول تتغير طرديا اتجاه تغير الأسعار، وتضم أصحاب المشروعات الذين أرباحهم بسبب ارتفاع أسعار البيع وتدني تكاليف الإنتاج باعتبار أن الأجور تبقى ثابتة نسبيا وانخفاض أعباء الديون لديهم على عكس الدائنين فإنهم يتأثرون بصفة سلبية في فترة التضخم إلى جانب أصحاب رؤوس الأموال وخاصة أصحاب الأسهم فإن أرباحهم تزيد وتصبح قيمة الأصول التي يملكونها مرتفعة .

2- 2/اثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترات التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية التي ترتبط

[20] المرجع السابق، ص110

ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، ذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقة من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية .

الفرع الرابع : سياسات علاج التضخم[21]

إن رسم سياسات ملائمة لعلاج التضخم في أي مجتمع يحتاج إلى التعرف إلى الأسباب الأساسية لهذا التضخم، ذلك لأن مع اختلاف الأسباب سوف تختلف آليات العلاج. لهذا من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة حول أهم السياسات المنتهجة للقضاء على هذه المشكلة.

1- سياسة النقدية:

وتتمثل هذه السياسة في ضرورة تحكم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في عرض النقود وضبطه بحيث لا يزداد بمعدل اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات .

وتتلخص هذه السياسات التي يمارسها البنك المركزي فيما يلي:

- للتقليل من كمية النقود فإن البنك المركزي يقوم ببيع ما لديه من سندات حكومية، ليأخذ ثمنا من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيحلل من النقود من أيدي أفراد المجتمع.

- يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي للتقليل مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعملية خلق النقود.

- يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية، كما يرفع أسعار إعادة الخصم على المبادلات .

وبالتالي فإن السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المفروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات.

[21] المرجع السابق، ص 112

ويلاحظ أنه في نفس الوقت التي يتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

2 - السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من اجل معالجة البطالة والتضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة لنفس اثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس اثر زيادة الضرائب.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة

سنتناول في هذا المطلب النظريات المفسرة للأنفاق العام و المستوى العام للأسعار.

الفرع الأول : النظريات المفسرة للنفقات العامة[22]

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا الى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار اليه آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " الذي نشر عام1776 وتطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار :ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست ساي وجون ستيوارت ميل في كتابه" مبادئ الاقتصاد القياسي "سنة 1848 بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع الى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الانتاج الصناعي، إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال والمنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع الماركسيين على انتقاد الرأسمالية، وهو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه " راس المال" ، بالإضافة الى مواقف روزا لوكسمبورغ وبول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلالا للطبقة العاملة.

وحتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العم ومية، سيتم استع ا رض كل منها على حدا:

1/النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي:

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، اذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفسية كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق

[22] حياة باشوش، أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة البويرة، ص8

الفائض في الميزان التجاري.

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الايرادات اللازمة لتغطيتها، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، اذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها وطبيعتها.

وحصر مفكرو هذه المدرسة ومن أهمهم آدم سميث " Adam Smith " دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل والتكفل بالأعمال العامة3 ، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

اذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب:

1-1/نفقات المر افق العامة :التي قسمها الى: [23]

-النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور والموانئ ما يساعد على الحركية التجارية والنشاط الاقتصادي.

-النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يساهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

1-2/ نفقات الدفاع :هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

1-3/ نفقات العدالة :المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل " J.S.Mille " ذهب الى أبعد من ذلك، اذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته 1 فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية الى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم، حتى تحمي انتاجهم وممتلكاتهم.

اضافة الى ديفيد ريكاردو " David Ricardo " الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الانفاق العام يؤدي بالضرورة الى انخفاض الانفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الاجمالي، لذلك يستوجب الحد منها مالم تكن أساسية.

2/النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي:

ان قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الانتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة3 ، ما أدى لظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

2-1/النفقات العامة :تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة الى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي الى زيادتها نسبة الى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس؛

2-2/الموازنة العامة :تبين الموازنة العامة بين الايرادات ونفقات الدولة.

[23] المرجع السابق، ص 9

إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

2-3/نفقات الميزانية :هي نفقات استثمارية اي الانفاق على النشاط الانتاجي؛

2-4/نفقات الخدمات العامة :نفقات على الخدمات (نشاط غير انتاجية) كالضمان الاجتماعي والتعليم.

3/ النفقات العمومية وفق التحليل النيوكلاسيكي[24]:

جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي " أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل اسرافا أو تبذيرا" ، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا اضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال اسهامهم في الايرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب.

4/ النفقات العامة وفق التحليل الكينزي:

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان الى أكثر من % 85 وانخفاض الانتاج القومي بها الى النصف أو الثلث، مما أدى الى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون مينارد كينز " J.M.Keynes " وأسس النظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة والأفكار الكلاسيكية عامة2 ، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، اذ ليس من المعقول أن الانتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، والا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ وسبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته.

كما حاول كينز ايجاد العلاج ولم يقف عند تشخيص الداء فحسب، اذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك بدفع عن طريق:

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك.
- ضرورة تدخل الدولة :وتحولها من دولة محايدة حسب الكلاسيك الى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية، لعدم ايمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على ايرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار ولاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى ايراداتها من الضرائب لتغيير مستوى انفاقها على شراء السلع والخدمات.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

- سياسة الانفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة؛

[24] المرجع السابق، ص10

- رفع الانفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف؛
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية؛

امكانية تمويل النفقات الانتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص الى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الانتاج.

الفرع الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم [25]

1 - تفسير التضخم في الفكر الإسلامي

عرف مصطلح التضخم توسعا ملحوظا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح يطلق على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا خصوصا في ألمانيا النمسا و روسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار ، ساد هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية للنقود التي كانت ترى أن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار هذا التعريف يقتضي أنه هناك ارتباطا وثيقا في كل زيادة في كمية النقد المتداول وزيادة المستوى العام للأسعار، أي أنه كلما ألقيت في السوق كميات من النقد للتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس أساسا في ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقد وحجم المبادلات .

وتعتمد نظرية كمية النقود على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود والتأثير على قيمتها، وهي كالاتي:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار، إضافة إلى العوامل الأخرى وهي سرعة تداول النقود وكمية المبادلات.

- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع مستوى الأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع قيمة النقود.
- فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

ويمكن تبيان أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

[25] وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير علوم غير منشورة، جامعة تلمسان، ص70 ,بتصرف

***معادلة التبادل لفيشر[26]:**

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية تعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن السلع الأخرى، وعلى هذا الأساس تم صياغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر 1911م، الذي يرى أن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، ويقوم ذلك على مطابقة حساسية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استعمال النقود بالسلع والخدمات، حيث يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات ت (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P) ، وعليه فإن قيمة(T*P) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود(M) مضروبا في سرعة تداول النقود(V)، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$M * V = P * T$$

M:كمية النقود وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V:سرعة دوران

P:المستوى العام للأسعار

T:كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

ومن المعادلة السابقة نستنتج المعادلة التالية:

$$p = \frac{(M*V)}{T}$$

ويتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من TوV .

***معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:**

تم صياغة هذه المعادلة من طرف ألفرد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسكية والتي كانت ترتكز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة

[26] المرجع السابق، ص71

من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل بشكل عكسي، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للأنفاق على شراء السلع والخدمات .

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة M=K *Y*P :

M:كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر كافة النقود بمختلف أنواعها.

K:يعبر عن التفضيل النقد للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في

الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليه في تحليله.

Y:الناتج الوظيفي الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية

P:مستوى الأسعار، وهو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

- العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار.

- العلاقة بين كمية النقود والاسعار هي علاقة طردية.

- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة للادخار.

وفي الأخير يمكن القول بأن النظرية الكمية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبها لإفراط النقدي في إحداث التضخم، وبينت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار.

2- التفسير الكينزي للتضخم[27]

بعد التعاريف المستندة للنظير الكمية في تفسير الظواهر التضخمية غير كافية في قوتها التفسيرية والتحليلية خاصة أمام أزمة الكساد العالمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تعريفات أخرى لبعض الاقتصاديين من بينهم : **ليرنر، بيروو كينز** قائمة على العلاقة تبين العرض والطلب، بحيث يحدث التضخم نتيجة لزيادة الطلب عن العرض، فلا يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار الناتج عن الخلل في التوازن بين الطلب والعرض ارتفاعا تضخميا إلا إذا ارتبط بالشروط التالية:

[27] المرجع السابق، ص72

- يشترط أن يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار فجائيا وغير متوقع.
- يشترط أن يكون المقصود بالأسعار المرفعة في كل من سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج.
- يشترط أن يحدث التوازن الاقتصادي عندما تكون فوائض الطلب والعرض مساوية للصفر.

ويعرف **كينز** التضخم على انه زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظرا الوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

أما في حالة عدم بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل. ففي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها، أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.

3- المدرسة المعاصرة لكمية النقود[28]

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا، على اعتبار أن التضخم هو في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفة. تعود في أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية، ومالية بحته. إذ ترى أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة اكبر من الزيادة في العروض السلعية، مما يقود بالتالي إلى زيادة الأسعار.

فالمدرسة النقدية في تحليلها للتضخم تنحو منحنى المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحليلها، وتفسيرها للتضخم، وبأنه ظاهرة سببها إجراءات نقدية صرفة. ويتزعم المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو، والتي تعتبر أهم المدارس النقدية في تحليل وتفسير الظواهر التضخمية، ومن أتباعها :**فريدمان، وهاري**

[28] المرجع السابق، ص73

جونسون، ومعظم اقتصادي صندوق النقد الدولي.

فقد أشار **فريدمان** إلى تأثيرات زيادة كمية النقود في الحالات التالية:

- من الممكن التصور أن اثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
- يمكن أن ينعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع مستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني وهو موفق أنصار النظرية الكمية التقليدية.
- ويمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه الزيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغيير كل من الأسعار والناتج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية ،1865-1879حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ10%في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.
- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دوراتها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغيير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.
- ويتلخص المضمون الفكري للمدرسة التقليدية: في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة، وأثرها المباشر على الارتفاعات التضخمية في الأسعار، وتقتضي معالجتها التأثير في تلك العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي، وتقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، أو بعبارة أخرى التأثير في حجم الطلب الكلي بالتقليل من الفوائد النقدية، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية المحفزة للطلب الكلي على الارتفاع.

وبناء على هذا التحليل فإن المدرسة النقدية تعرف التضخم: "بأنه كل زيادة في الكمية النقدية يؤدي إلى زيادة في الأسعار.

المبحث الثاني : دراسات سابقة

لقد حفل الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العام على التضخم، إلا أن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات كانت متباينة من حيث معنوية وطبيعة هذا التأثير، حيث أكد بعضها على الأثر الايجابي بينما توصل البعض الأخر إلى وجود أثر سلبي، الشيء الذي يظهر أن اختلاف درجة التأثير قد يرتبط إلى حد بعيد بالبلد محل الدراسة.

المطلب الأول: دراسات سابقة باستخدام نموذج *ARDL*

- **دراسة نور الدين بوالكور الموسومة ب :تحليل وقياس العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل2015 1970)**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي(EXP) التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في الأجلين القصير والطويل، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر .كما تم الاستعانة بلوغاريتمات كل من الإنفاق الحكومي (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك(LCPI) .

وقد توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي(LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) على علاقة تكاملية مشتركة وان هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي (LEXP) إلى الرقم القياسي لأسعار (LCPI)

حيث أن زيادة الانفاق الحكومي (LEXP) 1% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك(LCPI) ب 0.15 % أي أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **دراسة صلاح الدين سويسي، هشام لبزة، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2018**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986–2018)، حيث تم الاعتماد على متغيرات:

معدلات التضخم والإنفاق والحكومي الاستهلاكي، العرض النقدي، معدل النمو الاقتصادي، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستعمال منهج الحدود من أجل الكشف على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث اتضح من خلال الدراسة عدم وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ومعدلات التضخم، وهذا راجع إلى كون أن الإنفاق العام المسطر في ميزانية الدولة وبشكل خاص خلال برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2014 - 2001 قد ساهم في

تنشيط الطلب الكلي الفعال مما نجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية، ومن ثم زيادة في الإنتاج من دون إحداث أي زيادة في حركة المستوى العام للأسعار، كما تم التوصل إلى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات التضخم والعرض النقدي، في حين أنه توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

- **دراسة ولد ميني محفوظ، ولد حام الطالب مصطف، أثر الانفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020**

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1987-2020) اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLمن اجل تقدير هذا الأثر، بيانات الدراسة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة :المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين إضافة إلى البنك الدولي.

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، أما الانفاق الرأسمالي فإن له تأثير سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- **دراسة طه بن الحبيب، صلاح الدين سويسي، التقدير الكمي لأثر الانفاق الحكومي الاستثماري على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018**

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الأثر لمتغير الانفاق الحكومي الاستثماري على معدل التضخم في الجزائر ال فترة1990-2018 وتحديد العلاقة السببية بينهما، ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بنموذج ARDL واختبار السببية لToda & yamamot ، حيث تبيّن أن المتغيرات عرفت تذبذب خلال الفترة وتبين وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم والانفاق الحكومي الاستثماري، كما اتضح عدم وجود علاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل وكذا غياب العلاقة السببية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باستخدام نموذج *VAR*

- **دراسة حسيبة مداني أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات والتضخم ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980-2014 وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي .وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

- **دراسة ناويس أسماء، قوريش نصيرة سنة 2018تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة) 1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي VAR**

وتوصلت الدراسة الى أن صدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري هي الأكثر تفسيرا لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة استخدمت معدل التضخم كمتغير تابع معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك ومتغيرات مستقلة ممثلة في الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي والإنفاق العام الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي.

خاتمة الفصل:

يعتبر الانفاق العام الأداة المهمة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، حيث ازداد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، وذلك من خلال توجيه الانفاق العام الى المجالات التي تعد أكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه من جهة ومن جهة أخرى تسعى للتأثير على مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية (التضخم) بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي.

وعليه فإن سياسة الانفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي كمحاربة التضخم الذي يعتبر من الاهداف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الانفاق على المستوى العام للإنفاق في الجزائر

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها، ما مكنها من تحصيل ايرادات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى بها الى التوجه نحو السياسة المالية التوسعية من أجل الخروج من دائرة التخلف، وبناء اقتصادها، خاصة بعد عودة الاستقرار الأمني الذي وفر الجو الملائم لذلك, إذ أن النفقات العمومية تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فلهذا ترتب على الجزائر بناء استراتيجيات وبرمجة مخططات ضخمة صخرت لها موارد مالية معتبرة، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف من بينها القضاء على الفقر والبطالة والتضخم وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، ولتحليل واقع وتطور الانفاق العام والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)سنتطرق في دراستنا الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه دراسة تحليلية للنفقات العامة والتضخم وتطورهما في الجزائر، بعدها المبحث الثاني الذي تناولنا فيه دراسة تطبيقية وكل هذا خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: أدوات والطريقة المستخدمة

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية التي يرمي المجتمع الى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

كما يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أسبابها يعد أمرا معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة، وارتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية .ومن هذا المنطلق، سوف نركز في هذا المبحث على تحليل ظاهرة التضخم والانفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022) مرورا بأهم محطاتها المتبعة في الجزائر.

المطلب الأول: الانفاق العام في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب الانفاق العام في الجزائر.

الفرع الاول : تعريف النفقات العامة في الجزائر[29]

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة في إطار الميزانية العامة .ويعرفها المشرع الجزائري

[29] باشوش حياة، مرجع سابق، ص39

بأنها مجموع أعباء الميزانية العامة للدولة، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية .كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات الى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح .وتتمثل عمليات النفقات في استعمال الاعتمادات المرخص بها وتحقق من خلال الاجراءات التالية:

- إجراء الالتزام هو الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.
- إجراء التصفية هو الذي يسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات

العمومية.

- إجراء الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات يعد الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية.
- إجراء الدفع وهو الذي يتم بموجبه ابراء الدين العمومي.

الفرع الثاني :اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر[30]

إن اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على موارد المحروقات لرسم السياسة الاقتصادية أدى إلى ظهور ازمة كبيرة سنة 1986 نتيجة للتراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق الدولية، مسجلة أقل من 14 دولار، وذلك من 27 دولار سنة1985 .

انعكس هذا التطور على المؤشرات المالية والنقدية للجزائر خلال السنوات اللاحقة سلبا، ما اضطر السلطات العمومية إلى احداث إصلاحات عميقة وشاملة غير مسبوقة وذلك بتوجيهات من صندوق النقد الدولي بداية من سنة1989.

1. المرحلة الانتقالية من (1990/1998)

لقد تميز الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات باختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية، فقد كان الوضع صعب تفاقم أزمة المديونية وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، تزامنا مع انخفاض أسعار البترول، والذي تعتبر صادراته أهم مصدر للنقد الأجنبي، وأمام فشل الاصلاحات التي قامت بها الدولة، كل هذا أدى بالجزائر

[30] باشوش حياة، مرجع سابق، ص41

الى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي في ماي 11994 ، وينقسم برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر الى برنامجين مكملين هما:

1-1/ برنامج التثبيت الاقتصاد (1995/1994)

لقد تم إبرام اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على رسالة النية في ماي 1994، فقام بمنح الجزائر731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج، الى جانب منحه قرضا لدعم البرنامج، وتمحورت أهداف البرنامج الرئيسية في استعادة التوازنات الاقتصادية برفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الى 3% و 6%خلال الفترة 1995/1994، وتخفيض معدل التضخم بإزالة تشوهات الأسعار وترسيخ قواعد اقتصاد السوق مع تعميق الاصلاحات الهيكلية، وتحرير التجارة الخارجية مع تنويع الصادرات، مما جعل الجزائر تستعيد ثقة المؤسسات المالية الدولية.

2-1/برنامج التعديل الهيكلي (1998/1995)

ويعرف أيضا باتفاقيات القرض الموسع، بمبلغ 1169.28 وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 128.8 بالمئة من حصة الجزائر، حيث وافق الصندوق على تقديم القرض بعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي.

2. فترة الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو (2014/1999)

شرعت الجزائر منذ سنة1999 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة 2014/1999، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي :

1-2/ برنامج الانعاش الاقتصادي (2004/2001)[31]

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، حيث تجاوزت ميزانيته الأولية 7 مليار دولار، أدرجت ضمن مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروع، وقد تمحورت هذه الأخيرة خول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الاعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.

2-2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، او التي بلغت في شكله الأصلي 42032 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا 662 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج.

[31] بكري أحلام، احمد سلمي، مرجع السابق، ص

3-2/ برنامج التنمية الخماسي (2014/2010)

جاء هذا البرنامج عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات، استلزم من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق او المياه بمبلغ 9700 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار) ؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار) .

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019/2015)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابق وقد بدأ تنفيذه بداية 2015، تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2019/2015). ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الاجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر[32]

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر استنادا إلى القانون 84 -17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز" الاستثمار"

1- نفقات التسيير:

تعرف نفقات التسيير بانها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة، والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وحسب المادة 24 من القانون رقم84 -17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي :

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات** :يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

[32] أحلام بكري، سلمى احمد، مرجع سابق، ص52

- **تخصيصات السلطات العمومية** :يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدستوري، مجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة ..... الخ). وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** :وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات.
- **التدخلات العمومية** :تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

2- نفقات التجهيز[33]:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي(PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وخلافا لنفقات التسيير التي توزع حسب الوزارات نجد نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الاشغال والبناء، السياحة والنقل وحسب المادة 35 من القانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاث أبواب هي:

- استثمارات المنفذة من قبل الدولة
- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الأخرى بالراس مال

تجمع نفقات التجهيز في عناوين " أبواب" حسب القطاعات التي تقسم إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تشمل القطاعات التالية :المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، مباني ووسائل التجهيز.

إن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة تخصيص الاعتمادات والتي معناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون اجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، أي أنه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلا على تخصيص مبلغ 30 مليون دينار لنفقات وزارة السكن تاركا للحكومة امر توزيع هذا المبلغ على أوجه إنفاق الوزارة المختلفة من مرتبات للموظفين ونفقات إدارة وصيانة مباني الوزارة واستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك من الإنفاق، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه إنفاق الوزارة وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز للحكومة أن تنقل مبلغا اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على وجه آخر في باب آخر الا بعد الرجوع إلى البرلمان والحصول على

[33] أحلام بكري، سلمى احمد، مرجع سابق، ص53

موافقته، في حين يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب ما للإنفاق على بند آخر وارد في نفس الباب.

الفرع الرابع: تطور وتحليل الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل التطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2022)، بعد ذلك سيتم التمييز بين تطور كل من نفقات-التسيير والتجهيز خلال نفس الفترة.

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1990	136500	2007	3108569
1991	212100	2008	4191051
1992	420131	2009	4246334
1993	476627	2010	4466940
1994	566329	2011	5853569
1995	759617	2012	7058173
1996	724609	2013	6024131
1997	845196	2014	6995769
1998	875739	2015	7656331,0
1999	961682	2016	7297494
2000	1178122	2017	7282630
2001	1321028	2018	7726291
2002	1550646	2019	8557200,0
2003	1690175	2020	6902887
2004	1891769	2021	8642700
2005	2052037	2022	9858430
2006	2453014		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

1- تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1990-2022)

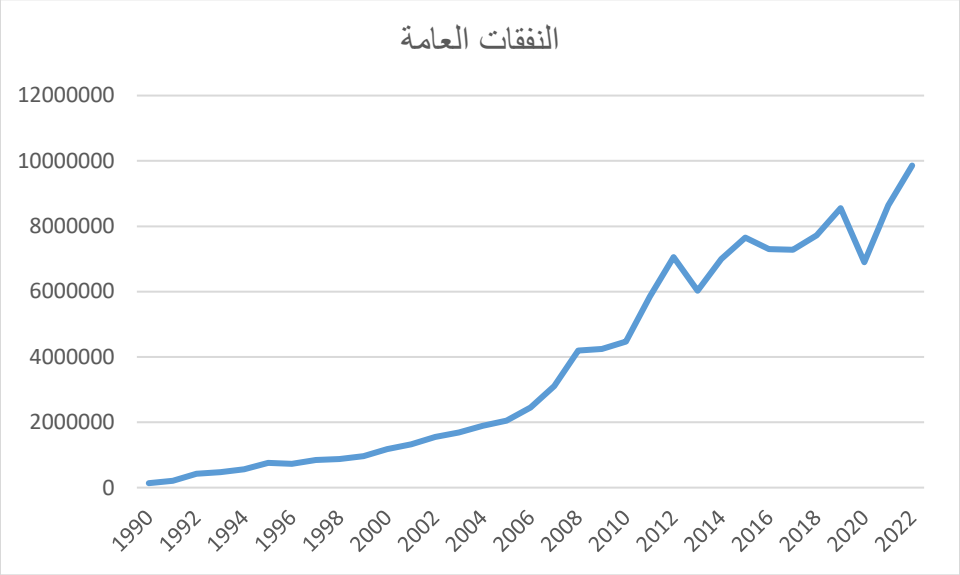

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال تتبعنا لتطور الانفاق العام في المنحنى البياني نلاحظ أن المرحلة من 1989الى1999 شهدت الجزائر تطور بطيء في مستوى الانفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولية حيث كانت تعاني الجزائر من أزمات اقتصادية، وهذا التطور البطيء راجع الى الأوضاع الأمنية للبلاد خلال هذه الفترة، حيث قدرت قيمة النفقات لسنة 1990 ب 136500 مليون دج لترتفع سنة 1999 الى961682 مليون دج ، كما ارتفعت النفقات بشكل أكبر ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت1178122 مليون دج، وواصلت النفقات العامة في الزيادة سنة تلوى الأخرى حتى بلغت7058173 مليون دج سنة 2012 ، لكن تراجعت قيمتها سنة 2013 الى 6024131 مليون دج ويرجع هذا التراجع الى انتهاج الجزائر سياسة انكماشية نتيجة الانهيار وعدم الاستقرار في أسعار البترول، لكن سرعان ما ارتفعت سنة 2015 الى7656331 مليون دج وهذا الارتفاع ناتج عن تدارك السلطات الجزائرية للوضع الاقتصادي بتبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، أما سنتي 2016 و 2017 فنلاحظ أن النفقات استقرت نسبيا، لتشهد بعدها تحسنا الى7726291

مليون دج سنة 2018، وهذا لحرص الحكومة على جعل النفقات في مستويات مقبولة ما بين 2017 و 2019في إطار نظرة متكاملة وبعيدة المدى طبقا لما أقره النموذج الاقتصادي الجديد، لكن سرعان ما حدث تراجع كبير

سنة 2020 وصل الى 6902887 مليون دج، بينما نلاحظ في سنتي 2021 و2022 ارتفاع نسبي في النفقات حيث في سنة 2022 بلغ 9858430 مليون دج.

2- تطور النفقات حسب طبيعتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

بعد ما عرفنا تطور النفقات العامة سنحاول التعرف على النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات تسيير أو كونها نفقات التجهيز ليقودنا الى معرفة توجهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين وذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

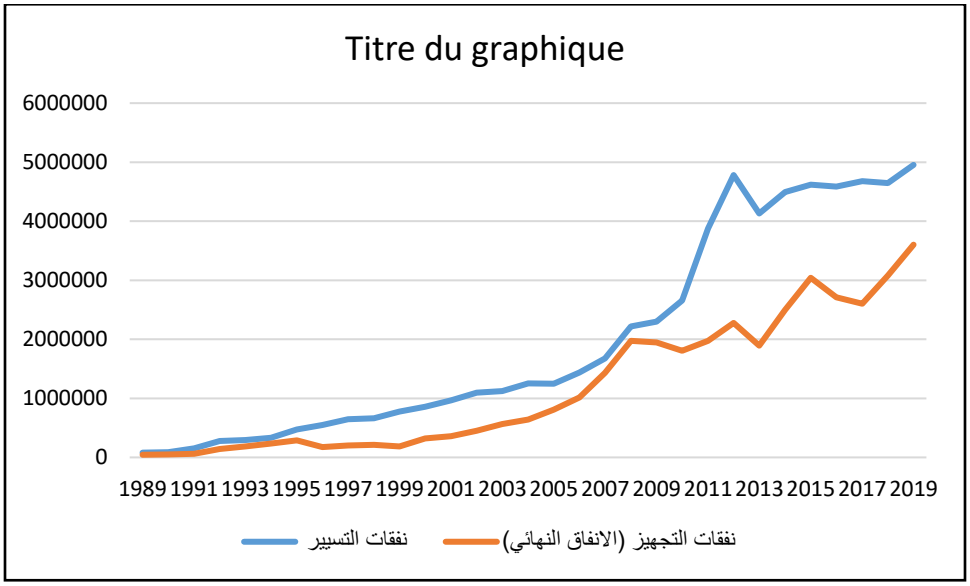

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن نهاية التسعينات كانت الانطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير والتجهيز، حيث كان حجم كليهما متواضع ومتقارب نوعا ما قبل ذلك، غير أنه ارتفع بوتيرة متوسطة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2005ثم بوتيرة متسارعة بعد ذلك.

إذا انتقلت نفقات التسيير من153800 مليون دج سنة 1991 الى1251055 مليون دج سنة 2004، ثم

قفزت من1245132 مليون دج سنة 2005 الى2217775 مليون دج سنة 2008، وهذا الارتفاع نتيجة

تزايد نفقات المستخدمين وكذلك كانت الجزائر تنفق من نفقات التسيير لتوطيد العلاقات مع باقي الدول لإعادة مكانة الجزائر بين الأمم وكذلك زيادة النفقات العسكرية والتي أخذت حصة الأسد من إجمالي نفقات التسيير، ووصلت أكبر قيمة سنة 2012 حيث بلغت4782634 مليون دج، والملاحظ بشكل عام أن نفقات

التسيير في ارتفاع مستمر وذلك راجع الى زيادة الأجور وعملية التوظيف، أما سنة 2013 نلاحظ تراجع نفقات التسيير مقارنة بالسنة الماضية وقدرت ب 4131536 مليون دج وسبب ذلك تراجع الى انتهاج سياسة

تقشفية في هذه السنة، وبلغت4677182 مليون دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2017 حيث انخفضت الى

4585564 مليون دج، بعدها ارتفعت مرة أخرى الى 4648286 مليون دج سنة 2018 في إطار المحافظة على تسقيف النفقات.

كذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز، إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متوافق مع نفقات التسيير من حيث المنحنى لكن بصفة أقل من حيث الحجم، تناسبا مع السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات التسعينات فانتقلت من144000 مليون دج سنة 1992 الى186987 مليون دج سنة 1999، نتيجة تخلي

الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الأشغال بها في الآجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية وتقلبات أسعار البترول، لترتفع بعد ذلك من321929 مليون دج سنة 2000 الى2275539

مليون دج سنة 2012، لتشهد بعدها انخفاضا سنة 2013 قدره1892595 مليون دج، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2015 حيث بلغت3039322 مليون دج لتنخفض سنة 2017 الى2605448 مليون دج، أما سنة 2018 ارتفعت الى3078005 مليون دج وهذا في إطار إصلاح الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز.

المطلب الثاني: تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2022

إن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة اهم أسباب الظاهرة والسياسات المتبعة لمكافحتها في الجزائر وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول : دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار (محاربة التضخم)[34]

يمثل الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العاملة في المؤسسات الحكومية الى زيادة الانفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم التي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ

[34] حياة باشوش، أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة البويرة، ص35

المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة الى زيادة حجم الانفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها .

يتم استخدام سياسة الانفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك من خلال :

- دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض النفقات الغير منتجة.
- تخفيض مستوى الانفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف الى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي، ومما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هدف السياسة المالية.
- زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي الى انخفاض دخول الافراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

الفرع الثاني : أسباب التضخم في الجزائر[35]

من أهم أسباب الضغوط التضخمية في الجزائر ما يلي:

1 /زيادة الطلب المحلي:

يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الج ا زئر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الأجراء وعائلتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فالأجور التي يحصلون عليها تمثل عناصر هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي حيث أن الزيادة في أجورهم يكون لها أثار مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار، نتيجة

[35] باشوش حياة، نفس المرجع، ص. ص70-71

للتأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الانتاجي الوطني الذي يحتاج الى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية الاستيراد إذ لم يتجاوب الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

2/ ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40 % الى 90 % من تكاليف الانتاج التي تتحملها المؤسسات، بالإضافة الى ذلك الزيادات التي تحدث في تكاليف المواد الأولية،

المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر الصرف الدينار وتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد الى التضخيم في الفاتورات من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي تستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الانتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.

3 /الأسباب النقدية:

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يوضح Pierre Berger في كتابه " :تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذ تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي، وفي نفس ال وقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة."

4/ التضخم المستورد[36]:

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة الى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الج ا زئر الى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسطية أو استثمارية تلعب دور كبيرا في تحديد درجة و كيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسطية و رأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية الى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.

[36] حياة باشوش، أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة البويرة، ص72

الفرع الثالث : أنواع التضخم في الجزائر[37]

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل منها مشكلة التضخم التي تفاقمت بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الانفتاح على التجارة الخارجية التي عملت و ساعدت على تسرب المشاكل الاقتصادية من اقتصاد لآخر تحت ضغط اتجاه اقتصاد السوق و العولمة التي تهدد دول العالم الثالث.

1- **التضخم الناتج عن وضعية التخلف :**

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم و هذا راجع إلى الأزمات و الاختلالات البنيوية في اقتصادها ، خاصة و أن الجزائر تحاول جاهدة إلى الخروج من دائرة التخلف مرحلة جديدة مع التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي فقد تبين النظام الرأسمالي لتدع ذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب و عرض ، و هذا أملا في تحقيق نوع من التقدم و الازدهار.

2-التضخم الانتقالي:

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في اطار ميكانيزم لإعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض و الطلب الذي يظهر على المستوى الوطني لقد ، مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات و سلبيات ، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع ، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع و الخدمات، و مس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه و ، هذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع و الخدمات مع زيادة الطلب عليها.

3-التضخم المستورد:

لهذا النوع من التضخم إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد و ، هذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب ، حيث يعني عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير أنه أو ، ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف ، حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة و تنعكس محليا على بيعها في السوق المحلية ، خاصة أن و التجارة الخارجية تعرف حركة دورية بالجزائر لاسيما بعد تحريرها و

[37] عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة بسكرة، ص. ص80 -81

تشجيع الخواص على المبادلات التجارية ، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات و التي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية و كذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت لا و تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط و إدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات و توترات تعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق و إلغاء القيود الإدارية و الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة للاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

ما و يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة و قطبي للعالم المتقدم و العالم المتخلف من جهة أخرى.

الفرع الرابع: مؤشرات التضخم في الجزائر[38]

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم دوريا بنشر بيانات سنوية، شهرية وفصلية، آخذا بعين الاعتبار سنة الأساس التي تعتمد على أساس معطيات مهمة، كعملية الإحصاء السكاني التي تكون كل عشر سنوات عادة.

ويتم حساب أسعار الاستهلاك عن طريق مؤشر لاسبير، والذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي بين سنة وأخرى عن معدل التضخم .

يتكون مؤشر أسعار الاستهلاك من 261 مادة ويمثله 791 صنف، تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها وجدواها، وتستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 والتي تعتبر

[38] حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مذكرة دكتوراء علوم غير منشورة، جامعة بسكرة، ص. ص88-92

سنة الأساس، أما سنة 2001 فاعتبرت سنة مرجعية لحساب المؤشر، وتصنف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، ومجموعات فرعية ومواد، وهو ما يماثل توصيات منظمة الامم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة،21970 هذه المجموعات تكون مرجحة بأوزان حسب إنفاق كل فرد عليها:

- التغذية والمشروبات غير الكحولية، ووزنها المرجح .%43.09

-الملابس والأحذية، ووزنها المرجح .%7.45

-السكن وأعبائه، ووزنها المرجح .%9.29

-الاثاث ولوازم المفروشات، ووزنها المرجح .%4.96

-الصحة والعناية بالجسم، ووزنها المرجح .%9.2

-النقل والاتصالات، ووزنها المرجح .%15.85

-تربية وثقافة وترفيه، ووزنها المرجح .%4.52

-مواد متنوعة (غير مصرح بها في موضع آخر)، ووزنها الترجيحي .%8.64

ويتم حساب المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك على أساس ملاحظة تطور الاسعار في 17مدينة وقرية داخل الجزائر، موزعة على 5نواحي حسب المناطق الجغرافية من خلال مسح النفقات الاستهلاكية كما يلي:

-ناحية الجزائر: ولاية الجزائر، البليدة، تيزي وزو، بحاية (باغيلة).

-ناحية وهران: وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة).

-ناحية قسنطينة: قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرارة (ميلة).

-ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس (الطارف).

-ناحية ورقلة: ورقلة.

ويتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "التغذية والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي.

الفرع الخامس : آثار التضخم على المجتمع الجزائري[39]

تتفاوت درجة خطورة آثار التضخم على السلم الاجتماعي لأي دولة باختلاف اقتصاد هذه الأخيرة.

[39] عمران فوزية، مرجع سابق، ص81

إن حدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصية كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه، وبنمط التسيير والنظام السياسي المعتمد لمواجهة الاختلالات حسب كل بلد .أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم هذه الآثار التي يمكن أن نسجلها ،هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدحرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخول المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار.

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم الآثار التي تنعكس على المجتمع الجزائري:

-التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول ما بين فئات المجتمع :

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسم أمره بعد وفق دراسة رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي وبروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.

ويمكننا إدراك الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخول الثابتة بما فيهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات، وغيرهم ممن تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري، على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجزائريين قد تدهور، واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة. كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع .

ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين طبقات المجتمع الجزائري:[40]

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية،وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأف رد ا المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الأجور و الرواتب.

ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخول الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعوا للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من

[40] عمران فوزية، مرجع سابق، ص 82

التمايز الاجتماعي، ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة.

هذه الحالة أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة نشاطات إضافية للمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال:

- البحث عن وظيفة ثانية، عمل الزوجة.
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة.
- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج.
- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات.
- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري.

الفرع السادس: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

لقد كانت معدلات التضخم في الجزائر مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، مع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المثالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط داخلية.

ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2022 من خلال الجدول التالي:

السنوات	التضخم العام (%)	السنوات	التضخم العام (%)
1990	20.5	2006	1.8
1991	25.5	2007	4.3

5.1	2008	31	1992
6.5	2009	21.6	1993
4.1	2010	31.7	1994
5.7	2011	28.4	1995
9.7	2012	20.3	1996
4.2	2013	6.1	1997
3.8	2014	6.2	1998
4.4	2015	2.2	1999
5.8	2016	-0.7	2000
5.9	2017	3.5	2001
3.5	2018	2.6	2002
2.3	2019	3.7	2003
2.4	2020	4.2	2004
3.9	2021	2.7	2005

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ومن أجل توضيح أكثر لتطور معدلات التضخم نستعين بالشكل البياني التالي:

1/تطور معدل تضخم أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2022)

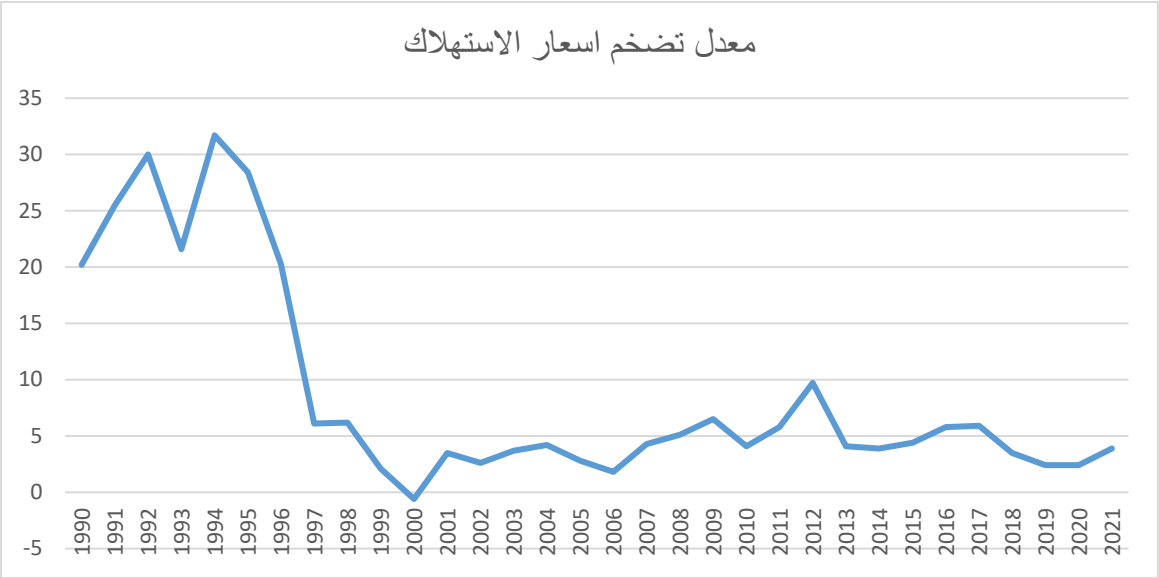

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه ان معدلات التضخم في الفترة 1990-1995شهدت الجزائر معدلات عالية من التضخم بدأت بمعدل 16.65%سنة 1990 و وصل الى 31.67%سنة 1992 وهذا بسبب التوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب، أما سنة 1993 انخفض معدل التضخم الى 20.54% ويعود تراجع هذه النتائج المشجعة الى الاجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية، لكنه كان مؤقت ليعود الى الارتفاع سنتي 1994و1995 الى29.05%و 29.78% على التوالي، ويرجع ذلك على الخصوص الى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي و تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل انتاجي بالإضافة الى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما خلال الفترة1996-2000 سجل تراجع معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من سنة 1996بحيث بلغ 18,68% لينخفض الى 5.73%سنة 1997،فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة الى أن وصل الى 0.34% سنة2000 كأدنى حد عرفته الجزائر منذ الاستقلال، وتعود هذه النتائج الحسنة نتيجة الاصلاحات المتابعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط.

كما عرفت معدلات التضخم عودة التذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها خلال الفترة 2001-2018 وذلك لعودة ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية نتيجة برامج التنمية الاقتصادية والتي

تهدف الى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم الى 4.23%سنة 2001 , ثم انخفض الى 1.42%سنة 2002، واستمر معدل التضخم في الانخفاض والارتفاع الى أن وصل الى أعلى مستوى خلال هذه الفترة سنة2012 ب8.89% , بعدها انخفض مرة أخرى ليصل الى 2.92%سنة2014 وهي أقل نسبة بالنسبة للسنوات الأخيرة، ليعود الى الارتفاع سنة 2018ب 4.27%لكنه جيد مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفع خلال السنوات 2015، 2016و2017 الى 4.78% ،6.4%و 5.59 %على التوالي، وهذا التحسن في المعدل يرجع الى أن الحكومة الجزائرية تتابع باهتمام مستويات التضخم وتسعى الى التحكم في كل العوامل المسببة فيه، وذلك باللجوء الى التمويل التقليدي عبر الاقتراض من البنك المركزي بدل الاستدانة الخارجية بسبب الأزمة المالية الخانقة التي شهدتها البلاد,

المطلب الثالث : نماذج ARDL[41]

سنتناول في هذا المطلب نماذج ARDL

الفرع الأول: التحليل الأولي للمتغيرات

ان القيام باي عملية لأحدى الظواهر الاقتصادية ينبغي على كل باحث في هذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من بيانات السلسلة الزمنية على وجه الخصوص في أي دراسة كانت لابد من معالجتها جيدا من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والاحصائية التي تسمح باكتشاف مميزاتها وخصائصها الإحصائية الجوهرية وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والى الدراسات السابقة بدرجة ثانية.

من اجل معرفة مدى تأثير الانفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر ومن خلال بناء نموذج قياسي يضم متغيرات محل الدراسة ومن اجل محاولة استنباط درجة التأثير ارتأينا الاعتماد على بيانات السلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة 1990-2022 ونقوم باستعمال الأرقام القياسية للسلسلتين وذلك لعدم تجانس وحدات القياس ليتم الحصول على ما قيمته 32 مشاهدة فالمجموع.

[41] بن عزيز اسامة، شباب زينب، أثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 04 ,ال عدد02 ,ص11

الفرع الثاني: التعريف بالنموذج [42]

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) المقترح من طرف PESARAN 2001، ويؤخذ نموذج ARDL الفارق الزمني بعين الاعتبار وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد الابطاءات الموزعة في حدود (المعلمات) تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الاجل الطويل والقصير، ويكتب النموذج كالتالي:

$INF = \alpha 0 + a\text{TDP} + £\, t$ ..... (/)

حيث: INFوTDPتمثل على التوالي مستوى الأسعار العام والانفاق العام في الجزائر.

الفرع الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج [43] ARDL

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة او المبطئة ARDLهي الأسلوب الأكثر تطورا والمقاربة الأكثر حداثة في معالجة النماذج المبنية علة قواعد السلاسل الزمنية ، ولقد تم تطوير هذا الأسلوب لتجاوز المشاكل التي واجهت نماذج التكامل المشترك (VECM) وتصحيح الخطأ لجوهنسن (Johansen 1988) او طريقة اختبار الخطوتين الذي وضعه (Engle and Granger 1987) ونذكر منها مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشان خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها الامر الذي يصبح معه استخدام طريقة ARDLهو الخيار الأفضل لان هذا الأسلوب لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ، بالإضافة الى ذلك فقد لاحظ (Kermès et al،1992) انه في حالة صغر حجم العينة فانه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة وان استقرار السلاسل الزمنية يؤدي الى انخفاض معنوية مقدرات المعالم . غير ان أسلوب ARDL يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة تمنحنا مقدرات أفضل مقارنة بطرق التقدير الأخرى.

وكانت بداية الأبحاث في هذا الأسلوب عام 1999 على يد الباحث الأمريكي من أصول إيرانية باسيران (Pesaran وساعده في ذلك الباحث شان (Shani) ليكمل البحث في أسلوب ARDL وبالطريقة التي نستعملها الان عام 2001، وعلى أساس ان هذا الأسلوب يعتمد على اختبار حدود الارتباط الذاتي المتباطئ التوزيع فالنموذج

[42] بن عزيز أسامة، شباب زينب، مرجع سابق، ص11
[43] بن عزيز اسامة، شباب زينب، مرجع سابق، ص12

(Autorégressive Distribuâtes L'ag) يمكننا تسميته بطريقة اختبارات الحدود Bunds Test) Méthodologie) (سالت، شيبوط العقاب ، 2018)

المبحث الثاني: تقديم النموذج القياسي

من خلال هذا البحث نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية ودراسة الأثر في الاجل الطويل والقصير ودراسة إشكالية وجود تكامل مشترك باستخدام متغيرات النمو السنوي في الانفاق TDPوالنمو مستوى العام للأسعار INF.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية

نمو في الانفاق :TDP يشير الى زيادة النفقات التي تقوم بها الحكومة في مجملها على مستوى الاقتصاد.

نمو المستوى العام للأسعارINF: يشير الى زيادة عامة ومستمرة في متوسط الأسعار لمجموعة واسعة من السلع والخدمات في اقتصاد ما.

1- تطور كل من معدل نمو المستوى العام للأسعار ومعدل نمو الانفاق العام

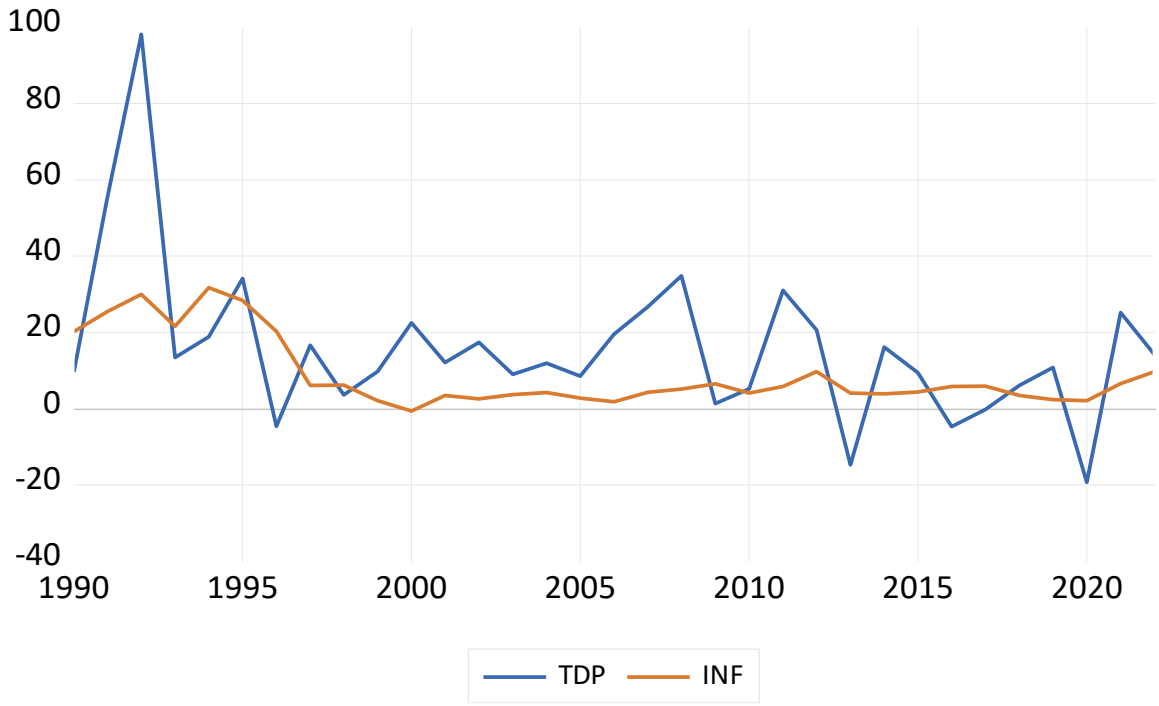

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامجEviews

الفرع الأول: مؤشرات الإحصائية الوصفية لكل من النمو الانفاق TDP والنمو المستوى العام للأسعارINF

جدول يبين مؤشرات الإحصائية الوصفية لكل من نمو الانفاق ونمو المستوى العام للأسعار

	TDP	INF
Mean	15.70000	8.909091
Median	12.10000	5.100000
Maximum	98.10000	31.70000
Minimum	-19.30000	-0.600000
Std. Dev.	20.66611	9.155168
Skewness	1.946231	1.415898
Kurtosis	9.146508	3.544785
Jarque-Bera	72.77988	11.43431
Probability	0.000000	0.003289
Sum	518.1000	294.0000
Sum Sq. Dev.	13666.82	2682.147
Observations	33	33

من خلال الجدول يظهر ان متوسط نمو الانفاق السنوي هو 15.7 % حيث كانت نصف القيم TDPأكثر من 12.1 % في الفترة حيث تراوحت قيم TDP بين 98.1 وبين 19.3 - وبانحراف معياري 20.66 حيث نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا اقل من 5 % .

كما يظهر الجدول متوسط نمو المستوى العام للأسعار 8.90% وكانت نصف قيم INF 5.1 % في الفترة وتراوحت قيم INF بين 31.70 و -0.60 بانحراف معياري 9.15 وأيضا ان القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا اقل من 5%.

الفرع الثاني: دراسة الارتباط الخطي بين TDP وINF

يبين الجدول التالي مصفوفة الارتباط الخطي بين TDPوINF

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/27/23 Time: 22:09
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Correlation Probability	INF	TDP
INF	1.000000 -----	
TDP	0.508990 0.0025	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

يظهر من خلال الجدول القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.0025 وهي اقل من 5% وعليه توجد دلالة إحصائية لمعامل الارتباط بيرسون للمتغيرين TDPوINF حيث يظهر معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.50 يوجد ارتباط خطي موجب ما بين المتغيرين بنسبة 50 % ويمكن اظهار هاذ الارتباط الخطي من خلال التمثيل النقطي ما بين قيم السلسة الزمنية للمتغيرين

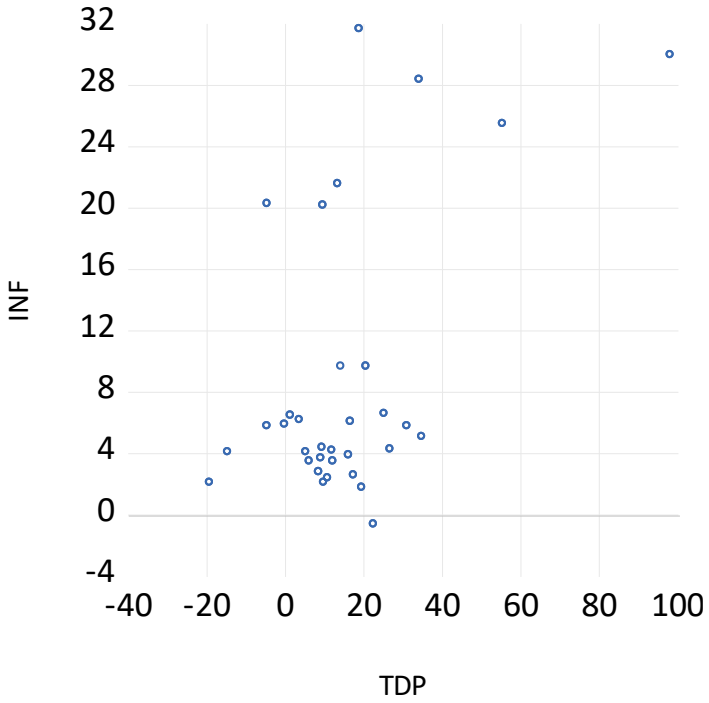

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامجEviews

يظهر الارتباط الخطي أكثر ما بين متغيرين كلما كانت سحابة النقاط تؤخذ شكل خط مستقيم وهو ما يمكن ان يظهر في الفترات معينة من فترة الدراسة وهذا ما يظهر من خلال الشكل أعلاه.

المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك بين نمو المستوى العام للأسعار بدلالة النمو في الانفاق في الجزائر باستخدام *ARDL* للفترة (1990-2022).

فيما يلي سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسة في قياس الأثر المتغير INFعلى TDPفي الجزائر للفترة (1990-2022) في الاجلين القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية ARDL(نماذج الاحدار الذاتي للفجوات الموزعة) وهي من بين احين النماذج التي تستخدم في اختبار التكامل المشترك للمتغيرين الا انها تشترط بعض الشروط الموضحة سابقا وترتكز استخدام هذه النماذج على اختبارات الاستقرارية لكل من سلسلة TDP و INF.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للنمو في الانفاق والنمو في المستوى العام للأسعار

فيما يلي نحاول استخدام اختبار DF المطور (ديكي فولور المطور) لاختبار الاستقرارية وتحديد درجة تكامل السلسلة IN Fو TDP

1 – السلسة الزمنية لتضخم أسعار الاستهلاك INF

يرتكز اختبار DF المطور في اختبار الاستقرارية على اختبار وجود جذر وحدوي في السلسلة بحيث:

H0: وجود جذر وحدة

H1: عدم وجود جذر وحدة

وتكون السلسة غير مستقرة في حالة قبول الفرضية H0

يتم اختبار DF المطور في ثلاث صيغ حسب وجود قاطع وحسب وجود مركبة الاتجاه العام ويتم اختبار النموذج الأفضل في الاختبار الاستقرارية على حسب مدى وجود دلالة إحصائية لهاذ المركبتين وجود معامل الاتجاه العام والقاطع، والجدول التالي يبين نتائج استقرارية للصيغة بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.572040	0.7809
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.189583	0.120597	-1.572040	0.1276
D(INF(-1))	0.065975	0.189293	0.348533	0.7301
C	1.273540	2.982074	0.427065	0.6727
@TREND("1990")	-0.008185	0.120625	-0.067858	0.9464
R-squared	0.135794	Mean dependent var		-0.509677

Adjusted R-squared	0.039771	S.D. dependent var	4.517769
S.E. of regression	4.427018	Akaike info criterion	5.933244
Sum squared resid	529.1593	Schwarz criterion	6.118274
Log likelihood	-87.96528	Hannan-Quinn criter.	5.993559
F-statistic	1.414188	Durbin-Watson stat	2.110921
Prob(F-statistic)	0.260227		

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية لاختبار جذر الوحدة تساوي 0.78 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل بوجود جذر وحدة وعليه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

- بعد اجراء الفرق الأول

اختبار استقرارية بعد أجراء الفرق العام

لدينا الجدول الذي يبين اختبار الاستقرارية لDF المطور في الصيغة في المعادلة بوجود معامل اتجاه عام والقاطع حيث نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار DF

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.373152	0.0084
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.167412	0.266950	-4.373152	0.0002
D(INF(-1),2)	0.034502	0.181283	0.190323	0.8505
C	-3.899076	1.903945	-2.047893	0.0508
@TREND("1990")	0.178163	0.096143	1.853108	0.0752

R-squared	0.590404	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.543143	S.D. dependent var	6.590052

S.E. of regression	4.454295	Akaike info criterion	5.949181
Sum squared resid	515.8594	Schwarz criterion	6.136007
Log likelihood	-85.23771	Hannan-Quinn criter.	6.008948
F-statistic	12.49240	Durbin-Watson stat	1.813125
Prob(F-statistic)	0.000030		

المصدر : من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار DF المطور تساوي 0.0084 وهي اقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل بعدم وجود جذر وحدة أي نقبل باستقرارية السلسة وعليه فان سلسلة تضخم المستوى العام لأسعار الاستهلاك يكون مستقرة بعد الفرق الأول فهي متكاملة من الدرجة (1) I

INF ⟶ I 1

وبالنظر الى المحتوى الذي يحتوي على اختبارDF المطور بصيغتين بوجود قاطع وبعدم وجود قاطع بدون وجود اتجاه عام.

بوجود القاطع

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.923996	0.0054
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.074054	0.273714	-3.923996	0.0005
D(INF(-1),2)	0.011586	0.188837	0.061357	0.9515
C	-0.723012	0.865731	-0.835146	0.4110

R-squared	0.536306	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.501958	S.D. dependent var	6.590052

S.E. of regression	4.650737	Akaike info criterion	6.006568
Sum squared resid	583.9927	Schwarz criterion	6.146688
Log likelihood	-87.09852	Hannan-Quinn criter.	6.051394
F-statistic	15.61401	Durbin-Watson stat	1.738983
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.855644	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.029479	0.267006	-3.855644	0.0006
D(INF(-1),2)	-0.010102	0.186029	-0.054305	0.9571

R-squared	0.524327	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.507339	S.D. dependent var	6.590052
S.E. of regression	4.625544	Akaike info criterion	5.965406
Sum squared resid	599.0785	Schwarz criterion	6.058819
Log likelihood	-87.48108	Hannan-Quinn criter.	5.995289
Durbin-Watson stat	1.738544		

المصدر : من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث نجدان القيمة الاحتمالية اقل دائما من 0.05 وهو ما يؤكد النتيجة السابقة

2 – اختبار الاستقرارية للسلسة الزمنية TDP للإنفاق العام

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية ل DF المطور للسلسة الزمنية TDP في المستوى الأصلي وذلك بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع.

بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.601309	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-1.193514	0.259386	-4.601309	0.0001
D(TDP(-1))	0.262736	0.182667	1.438334	0.1618
C	35.79962	11.49812	3.113518	0.0043
@TREND("1990")	-1.072321	0.472709	-2.268458	0.0315

R-squared	0.514754	Mean dependent var	-1.332258
Adjusted R-squared	0.460838	S.D. dependent var	25.44791
S.E. of regression	18.68580	Akaike info criterion	8.813319

Sum squared resid	9427.299	Schwarz criterion	8.998350
Log likelihood	-132.6064	Hannan-Quinn criter.	8.873635
F-statistic	9.547306	Durbin-Watson stat	1.813036
Prob(F-statistic)	0.000182		

المصدر : من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث نلاحظ ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.0047 وعليه نرفض فرضية وجود جذر وحدوي في السلسة وعليه فان السلسة تكون في هذه الحالة مستقرة عند المستوى الأصلي ويؤكد هذه النتيجة تقدير الصيغتين الآخرتين لاختبار DFمطور بوجود قاطع وعدم وجود قاطع وبدون وجود اتجاه عام.

بوجود قاطع

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.934382	0.0048
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-0.465829	0.158749	-2.934382	0.0071
D(TDP(-1))	-0.434244	0.161130	-2.694998	0.0124
D(TDP(-2))	-0.417631	0.153836	-2.714787	0.0118
D(TDP(-3))	-0.051129	0.139442	-0.366673	0.7169

R-squared	0.538673	Mean dependent var	0.024138
Adjusted R-squared	0.483314	S.D. dependent var	19.35155
S.E. of regression	13.91007	Akaike info criterion	8.230545
Sum squared resid	4837.250	Schwarz criterion	8.419137
Log likelihood	-115.3429	Hannan-Quinn criter.	8.289610
Durbin-Watson stat	2.003791		

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.934382	0.0048
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-0.465829	0.158749	-2.934382	0.0071
D(TDP(-1))	-0.434244	0.161130	-2.694998	0.0124
D(TDP(-2))	-0.417631	0.153836	-2.714787	0.0118
D(TDP(-3))	-0.051129	0.139442	-0.366673	0.7169

R-squared	0.538673	Mean dependent var	0.024138
Adjusted R-squared	0.483314	S.D. dependent var	19.35155
S.E. of regression	13.91007	Akaike info criterion	8.230545
Sum squared resid	4837.250	Schwarz criterion	8.419137
Log likelihood	-115.3429	Hannan-Quinn criter.	8.289610
Durbin-Watson stat	2.003791		

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث نجد ان القيمة الاحتمالية فيهما تساوي على التوالي 0.0013 و0.0048 وهما اقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية H0ونقبل الفرضية H1بعدم وجود جذر وجدة وعليه تكون السلسلة TDPمستقرة في المستوى الأصلي.

TDP ⟶ I (0)

هذه النتائج السابقة توضح ما يلي: ان السلسة الزمنية لنمو المستوى العام للأسعار مستقرة بعد الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى والسلسة الزمنية لنمو الانفاق مستقرة في المستوى الأصلي ومتكاملة من الدرجة صفر وهاذ الشرطين يكفيان من اجل تطبيق منهجية ARDLفي تقدير العلاقة التوازنية على المدى الطويل والمدى القصير.

المطلب الثالث: تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة *ARDL*للنمو مستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق في الجزائر للفترة 1990-2020

بعد استوفاء الشروط السابقة في اختبارات الاستقرارية حيث وجدنا INF مستقر من الدرجة الأولى وTDP مستقر من درجة صفر، يمكن لنا استخدام منهجية ARDLفي تقدير العلاقة بين TDPوINF وحسب المنهجية نحاول تقدير المعادلة المعرفة لل ARDL كما يلي .ARDL(p;q)

الفرع الأول: إيجاد أفضل صيغ لل ARDL حسب درجات التأخير Pو q

فيما يلي سوف نحاول تقدير معادلة ARDLحسب درجات التأخير من 1 الى 4 من اجل الحصول على أفضل صيغ ممكن يمكن تقديرها للعلاقة بواسطة ARDL، والجدول التالي يبين أفضل الصيغ الممكن لل ARDL للعلاقة المدروسة.

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: INF
Date: 05/17/23 Time: 14:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
17	-74.471314	5.549746	5.832635	5.638343	0.772138	ARDL(1, 3)
18	-76.378139	5.612285	5.848026	5.686116	0.750942	ARDL(1, 2)
16	-74.435647	5.616252	5.946288	5.719615	0.762366	ARDL(1, 4)
12	-74.454324	5.617540	5.947577	5.720903	0.762059	ARDL(2, 3)
7	-74.247340	5.672230	6.049415	5.790360	0.754262	ARDL(3, 3)
13	-76.364888	5.680337	5.963226	5.768934	0.740351	ARDL(2, 2)
11	-74.411107	5.683525	6.060710	5.801654	0.751471	ARDL(2, 4)
20	-79.709030	5.704071	5.845515	5.748370	0.710730	ARDL(1, 0)
19	-78.820122	5.711733	5.900325	5.770797	0.717048	ARDL(1, 1)

6	-74.208382	5.738509	6.162842	5.871405	0.742667	ARDL(3, 4)
2	-74.234327	5.740298	6.164632	5.873194	0.742206	ARDL(4, 3)
8	-76.260207	5.742083	6.072120	5.845447	0.730501	ARDL(3, 2)
15	-79.708958	5.773032	5.961624	5.832096	0.699161	ARDL(2, 0)
14	-78.770819	5.777298	6.013039	5.851129	0.706259	ARDL(2, 1)
3	-76.095942	5.799720	6.176905	5.917850	0.720848	ARDL(4, 2)
10	-79.179163	5.805460	6.041200	5.879291	0.697869	ARDL(3, 0)
1	-74.189436	5.806168	6.277649	5.953830	0.729477	ARDL(4, 4)
9	-78.308040	5.814348	6.097236	5.902945	0.703116	ARDL(3, 1)
4	-77.941114	5.858008	6.188045	5.961371	0.697376	ARDL(4, 1)
5	-79.033640	5.864389	6.147278	5.952986	0.687881	ARDL(4, 0)

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول يظهر ان أحسن صيغة لل ARDL هي صيغة ARDL (1,3) حيث تعطينا اقل قيمة معايير، ورسم التالي يوضح أفضل الصيغ حسب معيار اكاييك.

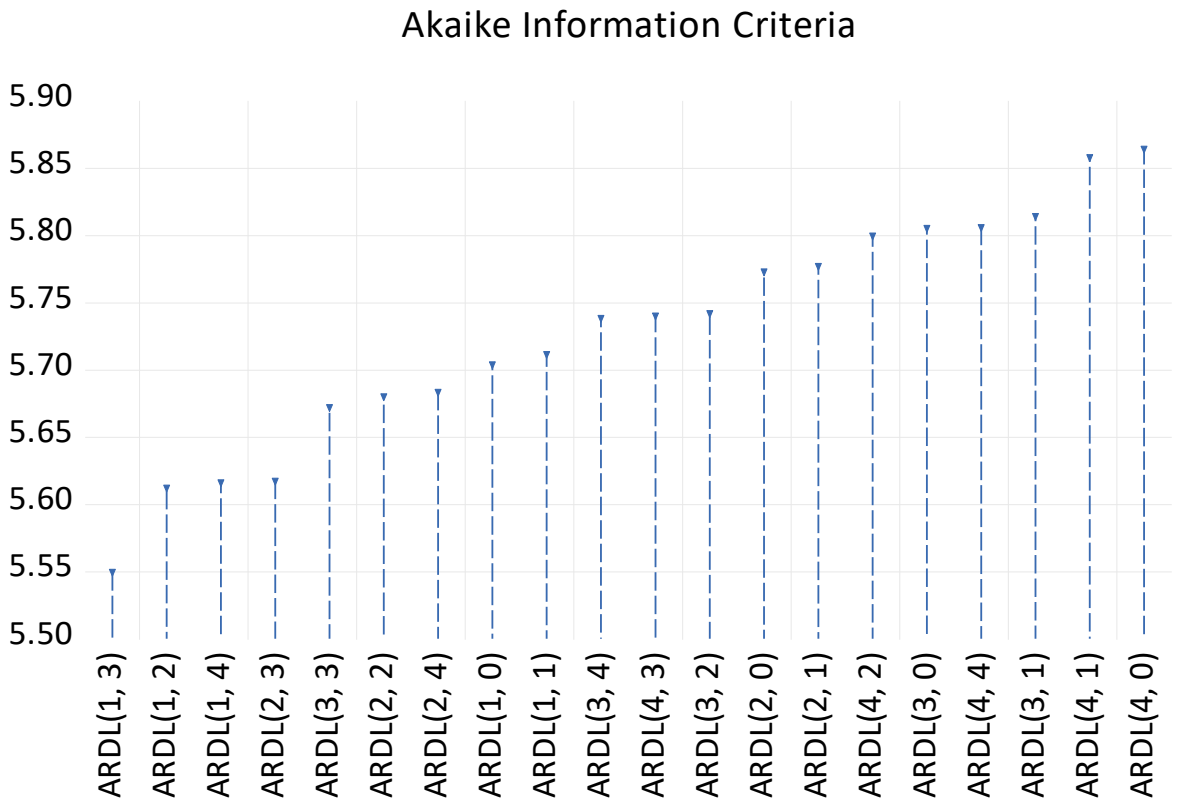

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

حيث يظهر يأخذ اقل قيمة اكاييك النموذج ARDL (1,3) مما يوضح ان أفضل صيغة يمكن تقديرها للعلاقة المدروسة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL

النتائج الموالية توضح تقدير نموذج ARDL حسب الصيغة الأمثل التي وجدناها سابقا ARDL(1,3) بحيث يمكن كتابة معادلة ARDL من الشكل الموالي :

Estimation Command:
==========
ARDL INF TDP @

Estimation Equation:
==========
INF = C(1)*INF(-1) + C(2)*TDP + C(3)*TDP(-1) + C(4)*TDP(-2) + C(5)*TDP(-3) + C(6)
Substituted Coefficients:
==========
INF = 0.49268197037*INF(-1) + 0.0320939343178*TDP + 0.0500611837101*TDP(-1) + 0.0675290195261*TDP(-2) + 0.10165026942*TDP(-3) - 0.498024654049

Cointegrating Equation:
D(INF) = -0.507318029630*(INF(-1) - (0.49541785*TDP(-1) - 0.98168136))

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج ARDL لنمو مستوى العام للاسعار بدلالة معدل نمو الانفاق

من خلال العنصر السابق تم تحديد الصيغة الأفضل احصائيا لأثر معدل النمو الانفاق على نمو مستوى العام للأسعار في الجزائر والصيغة ARDL (1,3) ومن خلال ذلك يمكن تقدير هذه الصيغة في الجدول التالي:

نتائج تقدير جدول ARDL (1,3) لنمو مستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق العام

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 05/17/23 Time: 14:16
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.492682	0.120733	4.080743	0.0004

TDP	0.032094	0.057947	0.553847	0.5848
TDP(-1)	0.050061	0.040379	1.239784	0.2270
TDP(-2)	0.067529	0.036199	1.865512	0.0744
TDP(-3)	0.101650	0.045405	2.238764	0.0347
C	-0.498025	1.124947	-0.442709	0.6619

R-squared	0.822412	Mean dependent var	7.276667
Adjusted R-squared	0.785414	S.D. dependent var	7.778471
S.E. of regression	3.603252	Akaike info criterion	5.578407
Sum squared resid	311.6023	Schwarz criterion	5.858647
Log likelihood	-77.67611	Hannan-Quinn criter.	5.668058
F-statistic	22.22882	Durbin-Watson stat	1.846717
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول يمكن استخلاص تقدير معادلة ARDL لنمو المستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق العام كما يلي:

Substituted Coefficients:
==========
INF = 0.49268197037*INF (-1) + 0.0320939343178*TDP + 0.0500611837101*TDP (-1) + 0.0675290195261*TDP (-2) + 0.10165026942*TDP (-3) - 0.498024654049

تمثل هذه المعادلة افضل صيغة نموذج للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL التي يمكن ان نفسر بها نمو المستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق العام حيث نجد ان نمو المستوى العام للأسعار مرتبط بقيمته في السنة الماضية ومرتبط بمعدل النمو في الانفاق بالسنة الحالية وثلاث فترات السابقة حيث يظهر من معاملات هذه المعادلة انها كلها موجبة بمعنى ان معدل نمو المستوى العام للأسعار في الجزائر حسب صيغة ARDL يتؤثر إيجابا بكل من قيمته في الفترة السابقة و قيمة نمو الانفاق في ثلاث الفترات السابقة حيث يرتبط طرديا مع هذه المتغيرات .

الفرع الرابع: اختبار الحدود للتكامل المشترك

نريد فيما يلي اختبار فيما إذا كان علاقة تكاملية لنمو المستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق وذلك حسب منهجية ARDL التي تستخدم اختبار الحدود لكن هذا الاختبار يشترط تحقق الفرضيات الخاصة بالبواقي الناتجة عن تقدير نموذج ARDL السابق الموضحة في الجداول التالية :

اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء :

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.271455	Prob. F(1,27)	0.6066
Obs*R-squared	0.288661	Prob. Chi-Square(1)	0.5911

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:19
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.47973	3.701216	3.101611	0.0045
RESID^2(-1)	-0.102187	0.196131	-0.521014	0.6066

R-squared	0.009954	Mean dependent var	10.48594
Adjusted R-squared	-0.026715	S.D. dependent var	16.85733
S.E. of regression	17.08101	Akaike info criterion	8.580284
Sum squared resid	7877.548	Schwarz criterion	8.674581
Log likelihood	-122.4141	Hannan-Quinn criter.	8.609817
F-statistic	0.271455	Durbin-Watson stat	1.565271
Prob(F-statistic)	0.606604		

1 – فرضية تجانس الأخطاء: نلاحظ من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH (0.60و0.59) أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء .

اختبار التوزيع الطبيعي :

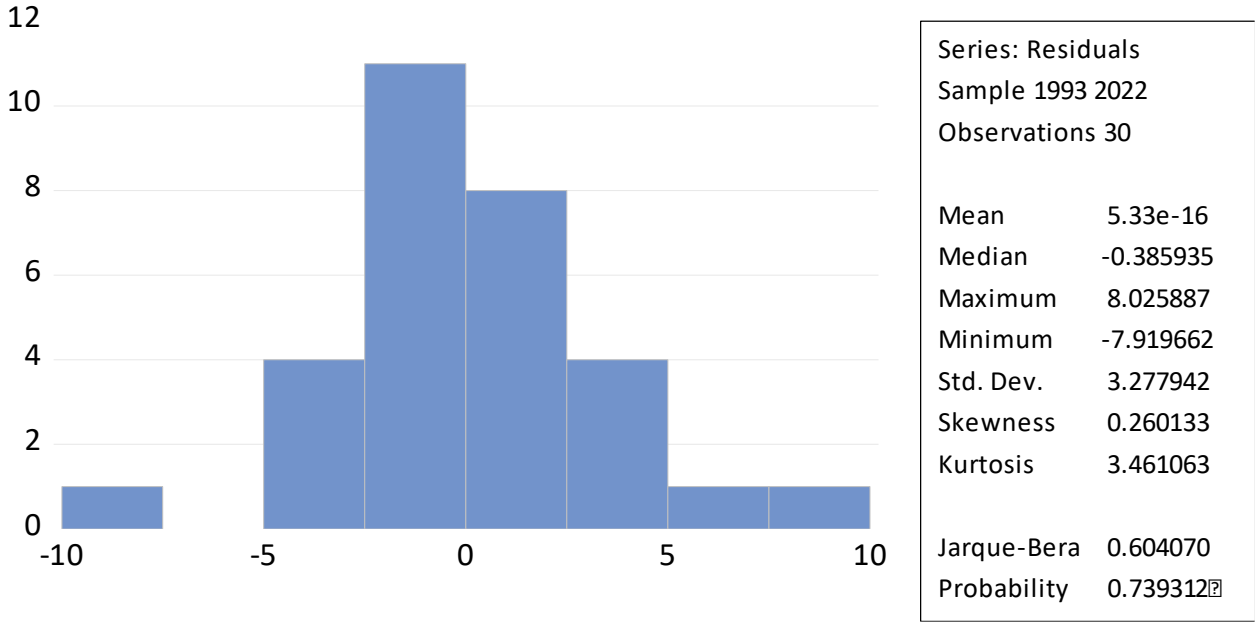

2 – اختبار التوزيع الطبيعي: نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية لاختبار Jark Berra تساوي (0.739) هي أكبر من (0.05) وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تقوم بالتوزيع الطبيعي للأخطاء المقدرة (البواقي).

اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.147967	Prob. F(2,22)	0.8633
Obs*R-squared	0.398189	Prob. Chi-Square(2)	0.8195

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/17/23 Time: 14:19
Sample: 1993 2022
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.044189	0.162024	-0.272728	0.7876
TDP	0.011316	0.063651	0.177776	0.8605
TDP(-1)	0.008186	0.045707	0.179097	0.8595
TDP(-2)	0.007491	0.041125	0.182159	0.8571
TDP(-3)	0.002454	0.048180	0.050929	0.9598
C	0.005681	1.171449	0.004850	0.9962
RESID(-1)	0.081363	0.284547	0.285940	0.7776
RESID(-2)	0.148647	0.278141	0.534430	0.5984

R-squared	0.013273	Mean dependent var	5.33E-16
Adjusted R-squared	-0.300686	S.D. dependent var	3.277942
S.E. of regression	3.738415	Akaike info criterion	5.698379
Sum squared resid	307.4664	Schwarz criterion	6.072031
Log likelihood	-77.47568	Hannan-Quinn criter.	5.817913
F-statistic	0.042276	Durbin-Watson stat	1.911030
Prob(F-statistic)	0.999867		

3 – اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نلاحظ من القيم الاحتمالية لاختبار Breusch Godfrey ان prob أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفرع الخامس: اختبار الحدود F-bounds test

الجدول التالي يبين نتائج اختبار الحدود لاختبار وجود التكامل المشترك ما بين نمو المستوى العام للأسعار ونمو الانفاق في الجزائر.

اختبار التكامل المشترك حسب منهجية ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/23 Time: 14:18
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.498025	1.124947	-0.442709	0.6619
INF(-1)*	-0.507318	0.120733	-4.201970	0.0003
TDP(-1)	0.251334	0.084539	2.972999	0.0066
D(TDP)	0.032094	0.057947	0.553847	0.5848
D(TDP(-1))	-0.169179	0.058702	-2.882012	0.0082
D(TDP(-2))	-0.101650	0.045405	-2.238764	0.0347

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP	0.495418	0.132782	3.731059	0.0010
C	-0.981681	2.251681	-0.435977	0.6667

EC = INF - (0.4954*TDP - 0.9817)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.147847	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	30			
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

يمكن من خلال اسفل الجدول اختبار فرضية H_0 التي تقول بعدم وجود علاقة طويلة الاجل ما بين نمو مستوى العام للأسعار و نمو الانفاق العام في الجزائر حيث كانت القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي (6.147)

وهي اكبر من القيم الجدولية لما (N=30) عند مستوى دلالة 10 % و 5% و 1% هي اكبر من القيم الجدولية للحدود العليا التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وهي (3.79) , (4.66) ,(6.76) وهي اكبر من هذه الحدود العليا وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل بفرضية وجود علاقة توازنيه في الاجل الطويل ما بين نمو مستوى العام للأسعار ونمو الانفاق العام .

الفرع السادس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات

حسب منهجية ARDL نحاول فيما يلي تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات حيث من خلال هذه الخطوة يمكن تقدير علاقة نمو المستوى العام للاسعارفي الاجل الطويل بدلالة نمو الانفاق العام وهي علاقة توازنيه في الاجل الطويل وكذلك العلاقة الديناميكية في الاجل القصير التي يمكن من خلالها تصحيح التذبذبات حتى تؤدي الى الوضع التوازني في الاجل الطويل يسمى هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ والجدول التالي يبين العلاقة في الاجل الطويل ما بين نمو المستوى العام للأسعار ونمو الانفاق العام.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP	0.495418	0.132782	3.731059	0.0010
C	-0.981681	2.251681	-0.435977	0.6667

EC = INF - (0.4954*TDP - 0.9817)

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

يوضح الجدول معاملات العلاقة الخطية في الاجل الطويل لنمو المستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق العام حيث نجد ان نمو المستوى العام للأسعار يرتبط بشكل إيجابي بمعدل نمو الانفاق على المدى الطويل بمعامل يساوي (0.49) بمعنى عند زيادة معدل نمو الانفاق ب 1% يزيد نمو المستوى العام للأسعار ب 0.49 علاقة طردية بمعنى ان معدل نمو في الانفاق يؤثر بشكل طردي على نمو المستوى العام للأسعار في الاجل الطويل تسمى هذه العلاقة بعلاقة توازنيه في الاجل الطويل ويسمى الفرق ما بين معدل نمو المستوى العام للأسعار وهذه العلاقة بخطأ عدم التوازن بحث كلما انحرف احد طرفي هذه المعادلة سمية هذا خطا عدم التوازن .

خطا عدم التوازن موضح في الجدول السابق بالرمز EC وهو يعبر عن الفرق ما بين قيمة نمو المستوى العام للأسعار والقيمة التوازنية التي يحددها معدل نمو في الانفاق.

الفرع السابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نحاول فيما يلي تقدير العلاقة الديناميكية في الاجل القصير لنمو المستوى العام للأسعار بدلالة معدل الانفاق والية تصحيح الاختلال الذي يحدث في الاجل القصير عن العلاقة التوازنية في الاجل الطويل يسمى هاذ النموذج بنموذج تصحيح الخطأ والموضح في الجدول التالي:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/23 Time: 14:20
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TDP)	0.032094	0.039855	0.805275	0.4286
D(TDP(-1))	-0.169179	0.055748	-3.034737	0.0057
D(TDP(-2))	-0.101650	0.043528	-2.335297	0.0282
CointEq(-1)*	-0.507318	0.113495	-4.469956	0.0002

R-squared	0.468594	Mean dependent var	-0.676667
Adjusted R-squared	0.407278	S.D. dependent var	4.496641
S.E. of regression	3.461893	Akaike info criterion	5.445074
Sum squared resid	311.6023	Schwarz criterion	5.631900
Log likelihood	-77.67611	Hannan-Quinn criter.	5.504841
Durbin-Watson stat	1.846717		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.147847	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews

يمكن كتابة أفضل معادلة لتصحيح الخطأ بالشكل التالي:

Substituted Coefficients:
==========
INF = 0.49268197037*INF(-1) + 0.0320939343178*TDP + 0.0500611837101*TDP(-1) + 0.0675290195261*TDP(-2) + 0.10165026942*TDP(-3) - 0.498024654049

Cointegrating Equation:
D(INF) = -0.507318029630*(INF(-1) - (0.49541785*TDP(-1) - 0.98168136))

يوضح نموذج تصحيح الخطأ العلاقة الديناميكية في الاجل القصير ما بين التغير في نمو المستوى العام للأسعار و التغير في معدل النمو في الانفاق حيث يرتبط التغير في نمو المستوى العام للأسعار في الاجل القصير بالتغير في نمو الانفاق بشكل طردي بينما يرتبط بشكل عكسي به في الفترات السابقة .توضح هذه المعادلة ديناميكية تصحيح الخطأ عندما يختل توازن العلاقة في الاجل القصير عن العلاقة التوازنية في الاجل الطويل حيث نلاحظ معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.50) وهي الدرجة التي تصحح بها الاختلالات في الاجل القصير من اجل بلوغ العلاقة التوازنية في الاجل الطويل بمعنى في حالة اختلال العلاقة في الاجل القصير عن العلاقة التوازنية فان معامل تصحيح الخطأ يعمل على تخفيض هذه الزيادة بنسبة (0.50) في الفترة الموالية .

نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ بالقيمة السالبة وله دلالة إحصائية وهذا ما يوضح أهمية مدى قوة نموذج تصحيح الخطأ في العمل على البلوغ الى العلاقة التوازنية في الاجل الطويل.

خاتمة الفصل:

بالنظر الى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الداخلية والخارجية، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش الى النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج والمشاريع التنموية، والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعاشت من خلالها أزمة مالية واقتصادية وسياسية، إذ جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسية وبرنامج توطيد النمو لمواصلة ما قد تم مباشرته في برنامج دعم الإنعاش، من خلال المخصصات المالية الضخمة التي كانت تهدف الى تجاوز النقائص المسجلة فيه.

من جانب ثاني فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية الى درجة كبيرة، كما سجلت نتائج جيدة تمثلت أساسا في انخفاض معدل التضخم، وذلك لتطبيق سياسة مالية تعمل على ترشيد الانفاق العام، وتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للاستثمار في المشاريع ذات المردود الاقتصادي الجيد بهدف الضغط على الزيادة في معدلات التضخم.

خاتمة

يعتبر التضخم من اهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، وباختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والمعروف ان التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فان السيطرة على التضخم قبل ان يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه. ولذلك يعتبر الانفاق العام أحد الوسائل المستخدمة من طرف الحكومات لتحكم في ظاهرة التضخم.

هدف هذه الدراسة هو قياس وتحليل إثر الانفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام تقنيات قياسية حديثة، حيث تم تقسيم هيكلها الى فصلين ولكل منها مبحثين:

- حيث احتوى الفصل الأول على مفاهيم نظرية وأساسية حول الانفاق العام والتضخم وكذلك احتوى على دراسات سابقة حول الموضوع

- بينما تطرق الفصل الثاني الى الانفاق العام والتضخم في الجزائر وكذلك تناول دراسة قياسية لأثر النمو في الانفاق على نمو المستوى العام للأسعار.

هذا وقد أفضت الدراسة الى الإجابة على الفرضيات السابقة بالنتائج التالية:

- ان السياسة التوسعية الانفاقية التي اتبعتها الحكومة في ايطار البرامج التنموية حققت نتائج إيجابية.

- عرفت معدلات التضخم تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها خلال الفترة 1990-2022 وذلك بسبب برامج التنمية الاقتصادية.

-- من خلال اختبار الحدود لاختبار وجود تكامل مشترك تبين وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل ما بين نمو المستوى العام للأسعار ونمو الانفاق.

-عدم استقرارية جميع المتغيرات عن المستوى الأصلي واستقرت كلها عن الفرق الأول ما دفعنا الى تقدير نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المبطئة ARDL.

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أنها اتجهت نحو مناقشة مشكلة معينة لها علاقة بموضوع الدراسة، وكذلك لهذه الدراسة أوجه اختلاف وتشابه مع الموضوع نلخصها كما يلي:

معظم الدراسات تتشابه، فكلها تهدف بشكل رئيسي إلى اختبار العلاقة بين الانفاق العام والمستوى العام للأسعار إلا أنها تختلف في بعض النقاط منها طريقة القياس، الإطار الزماني والمكاني، أما بالنسبة للمناهج والطرق فمنها نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاءات الموزعةARDL ومنها ما اعتمد على أسلوب أشعة الانحدار الذاتي .VAR

أما فيما يخص النتائج التي تم عرضها ألا أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومستوى العام للأسعار.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو ان مدة الدراسة كانت أطول وشملت كل الدراسات السابقة حيث كانت خلال 1990-2022.

توصيات :

وبعد هذه النتائج المتحصل عليها وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

-مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الانفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية، كما ينبغي ترشيد الانفاق العام بانتهاج سياسة انفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت

- من الأمور الهامة في استقرار مستويات الأسعار قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها مواجهة الفساد المالي والإداري لكونها ذات تأثير واضح في ارتفاع مستويات الأسعار.

آفاق البحث:

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح المجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- دراسة فعالية الانفاق العام في معالجة ظاهرة التضخم.
- أثر نوعي الانفاق العام على النمو المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والانفاق الحكومي في الجزائر.

مصادر ومراجع

1 - لبنى قابوش، أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة ام بواقي.

2 - حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 02.

3 - أحلام بكري، سلمى احمد، أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

4 - حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراء علوم غير منشورة، جامعة بسكرة.

5 - زقاقي نصيرة، مرفاد حليمة، أثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة أثر الانفاق العام على سوق الشغل والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، جامعة تلمسان.

6 - وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير علوم غير منشورة، جامعة تلمسان.

7 - حياة باشوش، أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة البويرة.

8 - عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة ماستر علوم غير منشورة، جامعة بسكرة.

9 - بن عزيز اسامة، شباب زينب، أثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 04.

الملاحق

الملحق رقم 1: مؤشرات الإحصائية الوصفية لكل من النمو الانفاق TDP والنمو المستوى العام للأسعار INF

	TDP	INF
Mean	15.70000	8.909091
Median	12.10000	5.100000
Maximum	98.10000	31.70000
Minimum	-19.30000	-0.600000
Std. Dev.	20.66611	9.155168
Skewness	1.946231	1.415898
Kurtosis	9.146508	3.544785
Jarque-Bera	72.77988	11.43431
Probability	0.000000	0.003289
Sum	518.1000	294.0000
Sum Sq. Dev.	13666.82	2682.147
Observations	33	33

الملحق رقم 2: مصفوفة الارتباط الخطي بين TDP وINF

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/27/23 Time: 22:09
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Correlation Probability	INF	TDP
INF	1.000000 -----	
TDP	0.508990 0.0025	1.000000 -----

الملحق رقم 3: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.601309	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-1.193514	0.259386	-4.601309	0.0001
D(TDP(-1))	0.262736	0.182667	1.438334	0.1618

C	35.79962	11.49812	3.113518	0.0043
@TREND("1990")	-1.072321	0.472709	-2.268458	0.0315

R-squared	0.514754	Mean dependent var	-1.332258
Adjusted R-squared	0.460838	S.D. dependent var	25.44791
S.E. of regression	18.68580	Akaike info criterion	8.813319
Sum squared resid	9427.299	Schwarz criterion	8.998350
Log likelihood	-132.6064	Hannan-Quinn criter.	8.873635
F-statistic	9.547306	Durbin-Watson stat	1.813036
Prob(F-statistic)	0.000182		

الملحق رقم 4: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة بوجود القاطع

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.436213	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-0.790960	0.178296	-4.436213	0.0001
C	12.59825	4.632508	2.719531	0.0108

R-squared	0.396135	Mean dependent var	0.140625
Adjusted R-squared	0.376006	S.D. dependent var	26.38421
S.E. of regression	20.84175	Akaike info criterion	8.972255
Sum squared resid	13031.36	Schwarz criterion	9.063863
Log likelihood	-141.5561	Hannan-Quinn criter.	9.002621
F-statistic	19.67998	Durbin-Watson stat	1.800390
Prob(F-statistic)	0.000114		

الملحق رقم 5: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.934382	0.0048
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP(-1)	-0.465829	0.158749	-2.934382	0.0071
D(TDP(-1))	-0.434244	0.161130	-2.694998	0.0124
D(TDP(-2))	-0.417631	0.153836	-2.714787	0.0118
D(TDP(-3))	-0.051129	0.139442	-0.366673	0.7169

R-squared	0.538673	Mean dependent var	0.024138
Adjusted R-squared	0.483314	S.D. dependent var	19.35155
S.E. of regression	13.91007	Akaike info criterion	8.230545
Sum squared resid	4837.250	Schwarz criterion	8.419137
Log likelihood	-115.3429	Hannan-Quinn criter.	8.289610
Durbin-Watson stat	2.003791		

الملحق رقم6: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.572040	0.7809
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	

	10% level	-3.215267

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.189583	0.120597	-1.572040	0.1276
D(INF(-1))	0.065975	0.189293	0.348533	0.7301
C	1.273540	2.982074	0.427065	0.6727
@TREND("1990")	-0.008185	0.120625	-0.067858	0.9464

R-squared	0.135794	Mean dependent var	-0.509677
Adjusted R-squared	0.039771	S.D. dependent var	4.517769
S.E. of regression	4.427018	Akaike info criterion	5.933244
Sum squared resid	529.1593	Schwarz criterion	6.118274
Log likelihood	-87.96528	Hannan-Quinn criter.	5.993559
F-statistic	1.414188	Durbin-Watson stat	2.110921
Prob(F-statistic)	0.260227		

الملحق رقم7: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة بوجود القاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.690794	0.4262
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

INF(-1)	-0.144663	0.085559	-1.690794	0.1012
C	0.957115	1.091438	0.876930	0.3875

R-squared	0.087002	Mean dependent var	-0.328125
Adjusted R-squared	0.056569	S.D. dependent var	4.561426
S.E. of regression	4.430530	Akaike info criterion	5.875377
Sum squared resid	588.8879	Schwarz criterion	5.966985
Log likelihood	-92.00603	Hannan-Quinn criter.	5.905743
F-statistic	2.858785	Durbin-Watson stat	1.848468
Prob(F-statistic)	0.101242		

الملحق رقم8: اختبارات adf للاستقرارية بصيغة بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.510729	0.1206
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.092408	0.061168	-1.510729	0.1410

R-squared	0.063599	Mean dependent var	-0.328125
Adjusted R-squared	0.063599	S.D. dependent var	4.561426
S.E. of regression	4.413992	Akaike info criterion	5.838188
Sum squared resid	603.9832	Schwarz criterion	5.883992
Log likelihood	-92.41100	Hannan-Quinn criter.	5.853370
Durbin-Watson stat	1.899788		

الملحق رقم9: اختبارات adf للاستقرارية بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.373152	0.0084
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.167412	0.266950	-4.373152	0.0002
D(INF(-1),2)	0.034502	0.181283	0.190323	0.8505
C	-3.899076	1.903945	-2.047893	0.0508
@TREND("1990")	0.178163	0.096143	1.853108	0.0752

R-squared	0.590404	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.543143	S.D. dependent var	6.590052
S.E. of regression	4.454295	Akaike info criterion	5.949181
Sum squared resid	515.8594	Schwarz criterion	6.136007
Log likelihood	-85.23771	Hannan-Quinn criter.	6.008948
F-statistic	12.49240	Durbin-Watson stat	1.813125
Prob(F-statistic)	0.000030		

الملحق رقم10: اختبارات adf للاستقرارية بوجود القاطع بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.923996	0.0054
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.074054	0.273714	-3.923996	0.0005
D(INF(-1),2)	0.011586	0.188837	0.061357	0.9515
C	-0.723012	0.865731	-0.835146	0.4110

R-squared	0.536306	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.501958	S.D. dependent var	6.590052
S.E. of regression	4.650737	Akaike info criterion	6.006568
Sum squared resid	583.9927	Schwarz criterion	6.146688
Log likelihood	-87.09852	Hannan-Quinn criter.	6.051394
F-statistic	15.61401	Durbin-Watson stat	1.738983
Prob(F-statistic)	0.000031		

الملحق رقم11: اختبارات adf للاستقرارية بدون القاطع وبدون اتجاه العام بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.855644	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares

Date: 05/17/23 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.029479	0.267006	-3.855644	0.0006
D(INF(-1),2)	-0.010102	0.186029	-0.054305	0.9571

R-squared	0.524327	Mean dependent var	-0.046667
Adjusted R-squared	0.507339	S.D. dependent var	6.590052
S.E. of regression	4.625544	Akaike info criterion	5.965406
Sum squared resid	599.0785	Schwarz criterion	6.058819
Log likelihood	-87.48108	Hannan-Quinn criter.	5.995289
Durbin-Watson stat	1.738544		

الملحق رقم12: مقدرة للعلاقة المدروسة ARDL افضل صيغ

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: INF
Date: 05/17/23 Time: 14:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
17	-74.471314	5.549746	5.832635	5.638343	0.772138	ARDL(1, 3)
18	-76.378139	5.612285	5.848026	5.686116	0.750942	ARDL(1, 2)
16	-74.435647	5.616252	5.946288	5.719615	0.762366	ARDL(1, 4)
12	-74.454324	5.617540	5.947577	5.720903	0.762059	ARDL(2, 3)
7	-74.247340	5.672230	6.049415	5.790360	0.754262	ARDL(3, 3)
13	-76.364888	5.680337	5.963226	5.768934	0.740351	ARDL(2, 2)
11	-74.411107	5.683525	6.060710	5.801654	0.751471	ARDL(2, 4)
20	-79.709030	5.704071	5.845515	5.748370	0.710730	ARDL(1, 0)
19	-78.820122	5.711733	5.900325	5.770797	0.717048	ARDL(1, 1)
6	-74.208382	5.738509	6.162842	5.871405	0.742667	ARDL(3, 4)
2	-74.234327	5.740298	6.164632	5.873194	0.742206	ARDL(4, 3)
8	-76.260207	5.742083	6.072120	5.845447	0.730501	ARDL(3, 2)
15	-79.708958	5.773032	5.961624	5.832096	0.699161	ARDL(2, 0)
14	-78.770819	5.777298	6.013039	5.851129	0.706259	ARDL(2, 1)
3	-76.095942	5.799720	6.176905	5.917850	0.720848	ARDL(4, 2)
10	-79.179163	5.805460	6.041200	5.879291	0.697869	ARDL(3, 0)
1	-74.189436	5.806168	6.277649	5.953830	0.729477	ARDL(4, 4)
9	-78.308040	5.814348	6.097236	5.902945	0.703116	ARDL(3, 1)
4	-77.941114	5.858008	6.188045	5.961371	0.697376	ARDL(4, 1)
5	-79.033640	5.864389	6.147278	5.952986	0.687881	ARDL(4, 0)

الملحق رقم13: نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 05/17/23 Time: 14:16
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.492682	0.120733	4.080743	0.0004
TDP	0.032094	0.057947	0.553847	0.5848
TDP(-1)	0.050061	0.040379	1.239784	0.2270
TDP(-2)	0.067529	0.036199	1.865512	0.0744
TDP(-3)	0.101650	0.045405	2.238764	0.0347
C	-0.498025	1.124947	-0.442709	0.6619

R-squared	0.822412	Mean dependent var	7.276667
Adjusted R-squared	0.785414	S.D. dependent var	7.778471
S.E. of regression	3.603252	Akaike info criterion	5.578407
Sum squared resid	311.6023	Schwarz criterion	5.858647
Log likelihood	-77.67611	Hannan-Quinn criter.	5.668058
F-statistic	22.22882	Durbin-Watson stat	1.846717
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم14: اختبار الحدود للتكامل المشترك

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.271455	Prob. F(1,27)	0.6066
Obs*R-squared	0.288661	Prob. Chi-Square(1)	0.5911

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 14:19
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.47973	3.701216	3.101611	0.0045

RESID^2(-1)	-0.102187	0.196131	-0.521014	0.6066

R-squared	0.009954	Mean dependent var	10.48594
Adjusted R-squared	-0.026715	S.D. dependent var	16.85733
S.E. of regression	17.08101	Akaike info criterion	8.580284
Sum squared resid	7877.548	Schwarz criterion	8.674581
Log likelihood	-122.4141	Hannan-Quinn criter.	8.609817
F-statistic	0.271455	Durbin-Watson stat	1.565271
Prob(F-statistic)	0.606604		

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TDP	0.495418	0.132782	3.731059	0.0010
C	-0.981681	2.251681	-0.435977	0.6667

EC = INF - (0.4954*TDP - 0.9817)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/23 Time: 14:20
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TDP)	0.032094	0.039855	0.805275	0.4286
D(TDP(-1))	-0.169179	0.055748	-3.034737	0.0057
D(TDP(-2))	-0.101650	0.043528	-2.335297	0.0282
CointEq(-1)*	-0.507318	0.113495	-4.469956	0.0002

R-squared	0.468594	Mean dependent var	-0.676667

Adjusted R-squared	0.407278	S.D. dependent var	4.496641
S.E. of regression	3.461893	Akaike info criterion	5.445074
Sum squared resid	311.6023	Schwarz criterion	5.631900
Log likelihood	-77.67611	Hannan-Quinn criter.	5.504841
Durbin-Watson stat	1.846717		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.147847	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

الفهرس

مقدمة	ب
الفصل الأول:الادبيات النظرية في الانفاق العام وأثره على نمو المستوى العام للأسعار	1
المبحث الأول: مفاهيم أساسية	2
المطلب الأول: مدخل نظري للإنفاق العام	2
الفرع الأول : مفهوم الانفاق العام	2
الفرع الثاني : اهداف الانفاق العام	3
الفرع الثالث : تقسيمات النفقات العامة	3
الفرع الرابع : ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه وطرق تمويله	4
الفرع الخامس : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	8
المطلب الثاني: مدخل نظري لمستوى العام للأسعار	15
الفرع الأول : مفهوم التضخم	15
الفرع الثاني : أنواع التضخم	16
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على التضخم	18
الفرع الرابع : سياسات علاج التضخم	21
المطلب الثالث : النظريات المفسرة	22
الفرع الأول : النظريات المفسرة للنفقات العامة	22
الفرع الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	25
المبحث الثاني : دراسات سابقة	29
المطلب الأول : دراسات سابقة باستخدام نموذج ARDL	30
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باستخدام نموذج VAR	32
خاتمة الفصل	33
الفصل الثاني :دراسة قياسية لاثر الانفاق على نمو المستوى العام للأسعار	34
المبحث الأول: أدوات والطريقة المستخدمة	35
المطلب الأول : الانفاق العام في الجزائر	35
الفرع الاول : تعريف النفقات العامة في الجزائر	35
الفرع الثاني: اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر	36
الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	38
الفرع الرابع : تطور وتحليل الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)	40
المطلب الثاني: تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2022	43
الفرع الأول : دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار (محاربة التضخم)	43
الفرع الثاني : أسباب التضخم في الجزائر	44
الفرع الثالث : أنواع التضخم في الجزائر	46
الفرع الرابع: مؤشرات التضخم في الجزائر	47
الفرع الخامس : اثار التضخم على المجتمع الجزائري	48

الفرع السادس :تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	50
المطلب الثالث : نماذج ARDL	53
الفرع الأول : تحليل اولي للمتغيرات	53
الفرع الثاني: التعريف بالنموذج	54
الفرع الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL	54
المبحث الثاني : تقديم النموذج القياسي	55
المطلب الأول : دراسة إحصائية وصفية	55
الفرع الأول : مؤشرات الإحصائية الوصفية لكل من النمو الانفاق TDP و النمو المستوى العام للأسعار INF	56
الفرع الثاني: دراسة الارتباط الخطي بين TDP وINF	56
المطلب الثاني : اختبار علاقة التكامل المشترك بين نمو المستوى العام للأسعار بدلالة النمو في الانفاق في الجزائر باستخدام ARDL للفترة (1990-2022) .	58
الفرع الأول : اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للنمو في الانفاق و النمو في المستوى العام للأسعار	58
المطلب الثاني : تقدير الانحدار الذاتي للفجواة الموزعة ARDL للنمو مستوى العام للأسعار بدلالة نمو الانفاق في الجزائر للفترة 1990-2020	65
الفرع الأول: إيجاد افضل صيغ للARDL حسب درجات التأخيرPو q	65
الفرع الثاني : تقدير نموذج ARDL	67
الفرع الثالث : نتائج تقدير نموذج ARDL لنمو مستوى العام للأسعار بدلالة معدل نمو الانفاق	67
الفرع الرابع : اختبار الحدود للتكامل المشترك	68
الفرع الخامس : اختبار الحدود F-bounds test	69
الفرع السادس : تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات	70
الفرع السابع : تقدير نموذج تصحيح الخطأ	71
خاتمة الفصل	74
خاتمة عامة	76
المراجع	78
الملاحق	80
الفهرس	92